



الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية السادسة والعشرون

المحاضر الرسمية

الجلسة ٣

الاثنين، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الساعة ١٩/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٩/١٥.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض مشكلة فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة
نقص المناعة المكتسب من جميع جوانبها

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى

بيان دولة السيد بارامانغا إرنست يونلي، رئيس الوزراء في
بور كينا فاسو.

السيد يونلي (بور كينا فاسو) (تكلم بالفرنسية):

باسم بور كينا فاسو ورئيسها، فخامة السيد بليز كومباوري،
أود أن أعرب عن عميق ارتياحي لعقد هذه الدورة
الاستثنائية المكرسة لموضوع يثير القلق الشديد، وأعني به وباء
فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. ونحن نرحب بكل
تأكيد بالمضمون العام لمشروع الإعلان، الذي يأخذ في
الاعتبار معظم شواغلنا فيما يتعلق بالمجالات المختلفة لمكافحة
الإيدز.

إن التعهدات التي قطعناها خلال مؤتمر القمة

السادس والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية وقرار تخصيص

١٥ في المائة من الميزانيات السنوية للبلدان الأعضاء
للمساعدة في مكافحة الإيدز إنما تدخل في إطار هذه
العملية.والاستنتاج الذي يمكن الخروج به من واقع الحال
حتى الآن هو أن عددا ضئيلا للغاية من التعهدات قد شُرع
في تنفيذه، وأن الكثير من النوايا الحسنة قد تم الإعراب عنها،
وأن مجموعة من الوعود قد قُطعت على أعلى المستويات في
دولنا. إلا أننا يجب أن نلاحظ اليوم أن الكلمات والنوايا
ينبغي أن تتبعها أفعال ملموسة، وإجراءات لإنفاذ الإرادة التي
عبّرت عنها الحكومات وتحقيق الأمان التي أثارها إعلانات
النوايا هذه.وفي بلادي، ومنذ ظهور أولى حالات الإصابة
بالإيدز عام ١٩٨٦، بادرت حكومة بور كينا فاسو إلى
إنشاء لجنة وطنية لمكافحة الإيدز - وهذه اللجنة أمانة دائمة،
هي عبارة عن هيئة تقنية كلفت بتنفيذ برنامج مكافحة
الإيدز من خلال مختلف الخطط ذات الصلة التي تم اعتمادها
لهذا الغرض. وأود هنا أن أشير إلى بعض من أبرز التدابير

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



تخفيض تكلفة هذا النوع من العلاج، وتنوي الحكومة إتمام هذا الجهد بتقديم إعانات من الدولة.

أخيراً، ومنذ ٩ أيار/مايو ٢٠٠١، وتأكيداً لتصميمنا على النجاح في مكافحة هذا البلاء، تقرر تصعيد وضع اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز. فقد تحولت هذه اللجنة الآن إلى المجلس الوطني لمكافحة الإيدز والأمراض التي تنقل عن طريق الاتصال الجنسي ويتبع هذا المجلس رئيس الجمهورية مباشرة. ومن شأن هذا الإجراء أن يؤكد - إذا كان ثمة حاجة إلى تأكيد - مدى الالتزام الشخصي من جانب رئيس الدولة تجاه هذه المعركة.

وتقوم بوركينا فاسو بهذا النضال بدعم متجدد من شركائها الإنمائيين. واسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة لكي أعبر عن هذه المنصة عن مدى امتنان شعب بوركينا فاسو وجميع زعمائهم لهم.

ومن بين هؤلاء الشركاء نود أن ننوه على وجه الخصوص بجمهورية الصين، التي كانت معونتها هامة جداً. وينبغي أن أذكر أن تايوان، وهي جهة فاعلة هامة في المعونة الإنمائية، ما زالت ضحية للتهميش والنبذ. وينبغي أن تجد جمهورية الصين بسرعة مكانها مرة أخرى في منظمتنا لكي تنهض بنصيبها من المسؤولية الدولية.

إن شعوبنا تطالبنا بإعادة تحديد دورنا كزعماء عالميين في المعركة ضد فيروس نقص المناعة البشري والإيدز. وهي تريد منا أن نبذل قصارى جهدنا وأن نفعل الشيء السليم في مجالات مثل التعليم والصحة والمعونة الاقتصادية.

وفي هذا الصدد، تود بوركينا فاسو إطلاق نداء عاجل من أجل تكثيف وتعجيل وتعزيز ثلاثة مجالات ذات أهمية كبرى في مواجهة هذه الأزمة الرئيسية التي تؤثر في الجنس البشري بأسره. أولاً، ينبغي أن يتأكد المجتمع الدولي من أن كل من يعانون من الإيدز لديهم، بدون أي تمييز،

المتخذة في هذا الصدد، مثل مشروع السكان ومكافحة الإيدز، الذي جرى تنفيذه خلال الفترة من عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠، وقد مكّننا من تمويل مكافحة الإيدز والأمراض التي تنقل عن طريق الاتصال الجنسي. وقد اشتمل هذا العمل على أنشطة مثل المسح الوبائي؛ والإعلام والتعليم والاتصال؛ وسلامة عمليات نقل الدم؛ وتوفير الرعاية الطبية والنفسية - الاجتماعية للمصابين بعدوى فيروس الإيدز أو بمعرض الإيدز.

وثمة مشروع هام آخر شرع في تنفيذه، في عام ١٩٩٨، في جميع مناطق الرعاية الصحية في البلاد، ويتمثل في حملة متعددة الوسائط لتوعية المواطنين. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تم افتتاح مركز للعلاج المتنقل، كما أنشئ صندوق للتضامن لصالح مرضى الإيدز والأيتام من ضحايا هذا المرض.

ثالثاً، أدى البدء في عملية التخطيط، عام ١٩٩٨، إلى قيام الحكومة بوضع واعتماد إطار استراتيجي لمكافحة الإيدز خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥.

وبغية تمويل الخطة الوطنية المتعددة القطاعات لمكافحة الإيدز، قامت الحكومة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنظيم اجتماع مائدة مستديرة للمانحين عُقد في ٢٢ حزيران/يونيه الماضي. وقد مكّن هذا الاجتماع من تأمين التمويل لاحتياجات الخطة والمؤتمر الدولي المعني بالإيدز والأمراض التي تنقل عن طريق الاتصال الجنسي في أفريقيا. وسيعقد هذا المؤتمر في واغادوغو، عاصمة بلادي، في الفترة من ٩ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

وفي الآونة الأخيرة، ومن أجل تهيئة الوصول إلى العلاج بمضادات فيروس الانتساخ العكسي (الفيروس القهقري)، أجريت مفاوضات مع الشركات المنتجة للمستحضرات الصيدلانية. وأتاح هذه المفاوضات إمكانية

له بالنضال من أجل القضاء على الفقر والتنمية للجميع. ولقد ذكرتنا هذه الجائحة على نحو مؤلم بواجباتنا نحو التضامن والعدالة الاجتماعية والتقدم المشترك.

إن شعب بوركينا فاسو بأكمله يستمع إلى هذه الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة ويتوقع منها الكثير. ونود أن نعيد التأكيد على التزامنا الكامل بالإعلان العالمي للالتزام بمحاربة الإيدز الذي تم طرحه لاعتماده هنا، والذي سيفتح تنفيذه آفاقاً جديدة في المعركة ضد الإيدز وسيؤدي، كما نأمل، إلى انتصار كامل على هذه الجائحة في هذا القرن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من دولة السيد أوين آرثر، رئيس وزراء بربادوس.

السيد آرثر (بربادوس) (تكلم بالانكليزية): الأحداث العظيمة تصنع تاريخاً رائعاً، إلا أن الأحداث العادية عادة ما يكون لها تأثير أكبر على حياتنا.

لقد سجل المؤرخون أن الحرب العالمية الأولى من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩١٨ نجمت عنها خسارة بشرية فادحة، إذ أزهقت أرواح ٨ ملايين نسمة. إلا أن قليلين يتذكرون أن وباء الأنفلونزا الذي انتشر عقب الحرب قتل عشرين مليون شخص. ومن ثم ليس سرا أن الأوبئة تدمر دولا ومناطق.

غير أن الجائحة الحالية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تجعل كل الأوبئة السابقة تبدو تافهة بالمقارنة. ذلك لأن الفيروس والإيدز ليسا مجرد أزمة صحية. إنهما خطر اقتصادي واجتماعي يمكن أن يؤدي إلى كارثة عالمية ذات أبعاد غير مسبوقة. إن هذه الجائحة يمكن أن تقوض بالكامل المنجزات الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت في نصف القرن الماضي وإيجاد وضع من انعدام الأمن العالمي تسقط فيه الحكومات وتنهار فيه المجتمعات.

إمكانية الحصول على العلاج بمضادات فيروس الانتساخ العكسي (الفيروس القهقري) وأنواع أخرى من الرعاية الملائمة. ثانياً، ينبغي جعل مضادات فيروس الانتساخ العكسي أكثر تيسراً، ليس من الناحية المالية فحسب بل من الناحية الجغرافية أيضاً. وأخيراً، ينبغي متابعة البحوث في اللقاحات والأدوية بكل المجالات، في الطب الحديث والتقليدي معاً. وينبغي أن يتم هذا ضمن إطار وحدة عالمية من الرحمة والتضامن.

كذلك يُطالب بلدي بإلغاء الدين الثنائي للبلدان المثقلة بالديون. ونطالب بإنشاء صندوق عالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز ومن أجل الصحة.

لقد آن الأوان لتضييق الفجوة التي تفصل بين ملايين البشر الذين يعانون من الإيدز والمصابين بعدوى فيروس نقص المناعة البشري في الشمال والجنوب بالنسبة للأدوية والرعاية. وهل يمكننا بدون الوفاء بهذا المطلب الأساسي من التضامن مواصلة الإشادة بفوائد القرية العالمية وفوائد عالم بلا حدود جغرافية

كيف ستحكم الأجيال القادمة على العالم اليوم الذي يتزايد فيه باطراد وجود الإنجازات التقنية والعلمية المثيرة للإعجاب جنباً إلى جنب مع شرائح كبيرة من البشر ما زالوا يعيشون في فقر مدقع؟ وإذا كان الإيدز قد أسفر عن العديد من الخسائر في أفريقيا فهو ليس لعنة أو قدراً سيصيبنا. فهذه الكارثة هي قبل كل شيء مأساة من مآسي الفقر الذي يؤدي إلى حرمان مطلق من أبسط حقوق الإنسان.

وفي مثل هذا السياق، يمكن للمرء أن يرى أن جهود نشر الوعي الجماهيري ليست كافية لمنع انتشار هذا البلاء. وانطلاقاً من ثقة بلدي، بوركينا فاسو، بهذه العوامل، فإنه مقتنع تماماً بأن المعركة ضد الإيدز مرتبطة ارتباطاً لا انفصام

الإصابة خاصة بين الشباب والفقراء والفئات الأخرى المعرضة للإصابة. ثانياً، ينبغي توفير وتحسين العلاج والرعاية للمصابين بعدوى الفيروس ومرضى الإيدز، وبدون الوصمة الاجتماعية بالعار والتعصب الأعمى للذين تتسم بهما معاملاتنا لهم في أغلب الأحيان. ثالثاً، يجب البحث بشكل مكثف وناجح عن علاج ولقاح. ولقد اتخذت منطقة البحر الكاريبي بالفعل خطوات على هذه المسارات للمساعدة في مكافحة المرض.

فعلى سبيل المثال، تم تدشين الشراكة الكاريبية المشتركة ضد فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في شباط/فبراير بوصفها تحالفاً واسع النطاق بين من يعينهم الأمر، بمن فيهم مرضى الإيدز، وذلك من أجل إيجاد نهج متعدد القطاعات لمحاربة الوباء. وتشمل هذه الشراكة جميع بلدان المنطقة وتهدف إلى خفض معدل الإصابة وتحسين نطاق العلاج وجودته. وسوف تستفيد هذه الشراكة أيضاً من خطة العمل الاستراتيجية الإقليمية الكاريبية التي وافق عليها بالفعل رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية في تموز/يوليه ٢٠٠٠.

وعلى الصعيد الوطني، وضع بلدي بربادوس تصميم برنامجه الشامل لتدبير شؤون المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وعلاجهم ورعايتهم. وقد تعهد بلدي بتخصيص ١٠٠ مليون دولار إلا قليلاً على مدى السنوات الخمس القادمة لهذا الغرض، وتتفاوض حالياً على قرض قيمته ١٥ مليون دولار من البنك الدولي للمساعدة في تمويل البرنامج الوطني.

ونعتبر هذه المسألة من الأهمية بحيث تبرز اتخاذ الخطوة الاستثنائية المتمثلة في تقديم التماس للبنك الدولي، الذي خرجنا من برنامجه للقروض في عام ١٩٩٩، لكي يعيد السماح لنا بالاقتراض، وذلك من أجل دعم هذه المبادرة لا غير.

لذلك تأتي هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في الوقت المناسب. دعونا نأمل ألا يكون الوقت قد تأخر كثيراً. ومن المؤكد أنه ليس بإمكاننا إضاعة أية لحظة.

ومن المعروف الآن أن منطقة بحر الكاريبي بها أكبر عدد من حالات الإيدز المعلنة في الأمريكتين. ومما يندر بعواقب أوخم أن الفيروس والإيدز يمثلان السبب الرئيسي للوفاة بين الشباب في منطقتنا. إن منطقة البحر الكاريبي لم تفقد من قبل أعداداً كبيرة من شبابها في الحروب أو الكوارث الطبيعية، باستثناء من فقدتهم خلال عصر الإبادة الجماعية والرق. أما الآن فإننا في خطر فقدان أحد أفضل الأجيال تعليماً وإبداعاً في تاريخ منطقتنا بسبب الفيروس والإيدز. ومن شأن مثل هذه المأساة أن تجعل الأمل في التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين بعيداً عن متناول شعوبنا.

ولكن دعونا لا نجتهد تحت تأثير أية أوهام. فليس الفيروس والإيدز مشكلة كاريبية أو أفريقية أو مجرد مشكلة خاصة بالعالم النامي. إنها مشكلة عالمية تعكس إنسانيتنا المشتركة ولكن المهشة. وحتى بالنسبة للبلدان التي لديها أقل معدلات إصابة وأعلى معدلات نجاة من العدوى، فإنها لا تستطيع أن تحجر نفسها عن هذه الجائحة العالمية دون اللجوء إلى أفضع التدابير الشمولية.

لا بد أن يكون هناك طريق إلى الأمام يعنى بعالمية هذا الخطر الذي نواجهه عموماً. إن ما نحتاجه الآن هو مواجهة عالمية طارئة تدعم البرامج الإقليمية والوطنية لمكافحة جائحة الفيروس والإيدز.

وينبغي أن تتخذ هذه المواجهة نهجاً من ثلاثة مسارات يركز على التالي. أولاً وقبل كل شيء، ينبغي توفير المعلومات الفعالة والتثقيف اللازم بشأن كيفية تفادي

الرئيس يالا (تكلم بالبرتغالية؛ نص فرنسي مقدم من الوفد): في الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة المخصصة لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، التي تنعقد هنا على هذا المستوى الرفيع ويحضرها كل هذا العدد الكبير من المشاركين، يتجلى التزامنا الثابت بمثلنا العليا وأهدافنا المشتركة، كما تتضح أهمية مبادئ التضامن الفعلي، التي تشكل أساس أعمالنا الجماعية المشتركة.

ومن الأصول القيّمة التي ينبغي أن نحافظ عليها ونعززها ونكيفها بما يتناسب مع التحديات الجديدة، الشعور بالمسؤولية المشتركة الذي يوجه دائما أعضاء منظمنا ونستلهمه أعمالنا.

ويتمثل الهدف من هذه الدورة في التذكير بالالتزامات التي سبق لزعماء العالم أن قطعوها على أنفسهم بكفالة الوعي العالمي بالمسألة فضلا عن تعبئة الموارد الوطنية والخارجية اللازمة للوقاية من هذا البلاء الحديث ومكافحته وعلاجه.

وتتقرن بهذا المنتدى آمال وتوقعات لم يسبق لها مثيل. فالواقع أن وباء فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، بالنظر إلى نطاقه وآثاره المدمرة، يمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه بقاء الجنس البشري وتطوره. وانتشاره في أرجاء العالم يهدد بالخطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول ويؤثر في المجتمع العالمي على صعيد الوطن والمجتمع والأسرة والفرد، أو بعبارة أخرى على جميع المستويات التي يمكن تخيلها.

وفي أفريقيا، التي جعلها ضعفها أشد القارات إصابة بهذا الوباء، أدى فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز إلى ظهور حالة ملحة تهدد بالخطر تنميتنا ونسيجنا الاجتماعي والحياة المتوقعة لشعوبنا.

إضافة إلى ذلك، فقد تكفلت في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، بوصفي رئيسا للوزراء، بمسؤولية تنسيق برنامجنا الوطني، إظهاراً لخطورة مكافحة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وما تحظى به من أولوية على حد سواء. وبعد ذلك، أنشأت حكومتي في هذا الشهر لجنة وطنية عريضة القاعدة، برئاسة المبعوث الخاص المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، لإسداء المشورة بشأن تنفيذ البرنامج الوطني وتنسيقه. ولكن جميع جهودنا المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي لمحاربة الفيروس/الإيدز تتطلب دعما ماليا هائلا من المجتمع الدولي بأسره.

وفي هذا الصدد، تشيد بربادوس بالعمل الذي تقوم به الكثير من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في مكافحة الإيدز، ونؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام لإنشاء صندوق عالمي للإيدز والصحة تأييدا كاملا.

بيد أنني لا يمكن أن أؤكد بدرجة كافية أن جائحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز ليست مشكلة صحية فحسب؛ بل هي أخطر تهديد قائم يواجه الأمن العالمي اليوم. ولو وجد تهديد للأمن البشري بهذه الضخامة في أي مجال آخر من مجالات العمل البشري، لحفز على القيام بتعبئة هائلة ومتكافئة للموارد المؤسسية والمالية.

فلا أقل من ذلك في رأيي يلزم لوقف انتشار عدوى الفيروس ومرض الإيدز وعكس مسارهما. ولا نملك أن نفشل، فثمن الفشل هو أن يُكتب للجنس البشري مستقبل لا يقل قتامة عن أحلك الأوقات في تاريخ البشرية. وأقول إن ذلك معناه أن يُكتب للبشرية إمكانية الحرمان من المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان من صاحب الفخامة السيد كومبا يالا، رئيس جمهورية غينيا - بيساو.

للمرضى. ويتعين إيلاء اهتمام خاص لهؤلاء ضمانا لعدم تعرضهم للتهميش أو الوصم.

ولا يخفى أن التثقيف الملائم بشأن الجنس، واستعمال الرفالات (العوازل الذكرية)، وإمكانية الوصول إلى مؤسسات الرعاية الصحية، والأدوية الفعالة، كلها أمور ضرورية لمكافحة هذا الوباء.

والاستراتيجية العالمية لمكافحة نقص المناعة البشري/الإيدز التي اعتمدها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز تمثل إطارا لتنسيق الاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة الإيدز.

وإننا لنعرب عن آمالنا القوية في أن تكون هذه الدورة الاستثنائية إطارا للفكر، يؤدي إلى اعتماد تدابير متضافرة من جانب دولنا وحكوماتنا، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، وكل الرابطات الخيرية الأخرى في مجال مكافحة الفيروس/الإيدز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة للسيد شارل جوسيلان، وزير التعاون والفرانكوفونية بفرنسا.

السيد جوسيلان (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أرحب بالمناسبة التي تمثلها هذه الدورة الاستثنائية. إن الإيدز الذي ظل لفترة طويلة يعتبر مشكلة صحية تؤثر على قطاعات معينة من الجمهور فحسب، أصبح ينظر إليه في نهاية الأمر كما هو عليه في حقيقته: بلوى رهيب، ومانع رئيسي للتنمية الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، ويمثل في أكثر المناطق تضررا، تهديدا للاستقرار السياسي. وبإيجاز، فإنه مشكلة سياسية تتطلب استجابات محددة الأهداف وشاملة، واستنفارا للجميع. وإذكاء الوعي هو أول انتصار.

وينتظرنا نصر ثان لدى اختتام هذه الدورة. إذ إننا سنسلم بأن من الضروري الجمع بين الوقاية والحصول على

وتستدعي حالة أفريقيا المساوية اتخاذ تدابير خاصة بصفة عاجلة. علما بأن ضرورة تخصيص نسبة كبيرة من ميزانيتنا الوطنية لا تقل عن ١٥ في المائة لمكافحة هذا الوباء قد أوضحها الإعلان وخطة العمل اللذان اعتمدهما رؤساء الدول الأفريقية عقب مؤتمر القمة الخاص لمنظمة الوحدة الأفريقية المكرس لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والسل وغيرهما من الأمراض المعدية، والذي عقد في شهر نيسان/أبريل من هذا العام.

بيد أن من الواضح أن التضامن الدولي مطلوب بالنسبة للبلدان ذات الموارد المحدودة، مثل بلدي، حتى تتمكن من المشاركة في هذا النضال المشترك. فكل منا، غنيا كان أم فقيرا، شابا أم شيخا، ذكرا أم أنثى، متأثر بهذا الوباء، ولو أن النساء والمراهقين والأطفال ما زالوا يشكلون مرتعا خصبا لانتشاره، ويضاعف من سوء هذه الحالة الأزمات والصراعات الداخلية.

وحكومتنا ملتزمة بتعزيز الآليات المحلية الموجودة لدينا لكي تقدر الحالة على وجه الدقة وتضع البرامج الوقائية اللازمة لمكافحة الفيروس/الإيدز.

وتعاني غينيا - بيساو واحدا من أعلى معدلات الإصابة في العالم بعدوى فيروس نقص المناعة البشري - ٢. ونظرا لأن ما يتراوح بين ٨ و ١٠ في المائة من سكاننا البالغين مصابون بهذه العدوى، فإن بلدي لا يستطيع تقديم ما يلزم من الأدوية المضادة لفيروسات الانتساخ العكسي (الفيروسات القهقرية).

فلا غني عن التدخل، على نحو منسق وفعال، على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي، لأجل عكس هذا الاتجاه ووقف انتشار الوباء في كافة أرجاء العالم.

ويجب تعزيز الهياكل الأساسية الصحية في بلداننا جميعا، من أجل إتاحة خدمات الوقاية الفعالة والعلاج

الإيدز، فإن رئيس الوزراء ليونيل جوسبان أعلن عن جهد إضافي هام للغاية في هذا الاتجاه قبل بضعة أيام. إذ ستخصص لمكافحة الإيدز نسبة ١٠ في المائة من الديون الملغاة لأفقر البلدان خلال السنوات الـ ١٠ المقبلة، أي ما يعادل بليون يورو.

وستسهم فرنسا أيضا بحوالي ١٥٠ مليون يورو خلال ثلاث سنوات لإنشاء الصندوق العالمي للإيدز والصحة الذي اقترحه الأمين العام، والذي سيستخدم أيضا لمكافحة الملاريا والسل. ونتمنى أن يمول هذا الصندوق الحملات الوقائية وحصول المرضى على العلاج. وأخيرا، نطلب أن يخصص لحملة مكافحة الإيدز جزء من موارد رابطة التنمية الدولية في شكل منح.

واليوم توجد كل العناصر اللازمة للشروع في مرحلة جديدة في مكافحة: التعبئة السياسية، والأدوية المخفضة الأسعار، والتمويل اللازم لتعزيز السياسات الوقائية والعلاجية. ولكننا لم نكسب الحرب بعد.

وعلى الرغم من الترسانة التي في متناول أيدينا لاحتواء هذا المرض، فنحن غير قادرين على علاج ألوف عديدة من الناس، ورعاية مئات عديدة من ألوف النساء الحوامل والوصول إلى المناطق الريفية في أقل البلدان نموا. وقد قمنا حتى الآن بنقل العلاج ووسائل الرعاية المستخدمة في بلدان الشمال الغنية إلى عدد قليل من المستشفيات الواقعة في العواصم الأفريقية. والمشكلة هي أن هذه الأساليب التقنية ليست ملائمة للأعداد الضخمة التي تعاني من الإيدز والتي تحتاج إلى العلاج.

ولذا فإن الحكومة الفرنسية تقترح عقد اجتماع دولي في دكاكر يكون موضوعه "من الالتزام إلى العمل" وذلك في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة. وسيكون هدف الاجتماع هو

العلاج، وأن الوقاية الفعالة لا يمكن أن توجد بدون الحصول على كل نوع من العلاج، بما في ذلك الأدوية المضادة لفيروس الانتساخ العكسي (الفيروس القهقري). ومنذ عام ١٩٩٧ ظلت فرنسا في طليعة هذه المكافحة، وخاصة في إنشاء صندوق دولي للتضامن العلاجي، وأني سعيد للغاية بأن أرى أن توافقا للآراء أخذ يظهر الآن.

ولا يزال أماننا الكثير الذي ينبغي عمله. فأولا، يجب أن نوفر الدعم لنظم الرعاية الصحية، التي هزتها الجائحة هزا عنيفا وعطلتها. وتقترح فرنسا، بالإضافة إلى بلدان أوروبية أخرى عديدة، مبادرة للتضامن العلاجي بالمستشفيات، إضافة إلى الجهود التي يبذلها بلدنا على صعيد التعاون الثنائي. وعن طريق التوأمة بين المستشفيات الأوروبية والمستشفيات في البلدان التي تود المشاركة، خصوصا في أفريقيا، سيساعد المهنيون الصحيون من بلدان الشمال زملاءهم الجنوبيين في مكافحة هذا البلاء.

ثانيا، يجب زيادة خفض أسعار الأدوية لجعلها في متناول عدد أكبر من الناس. ويجب على شركات الأدوية أن تتبع سياسة أسعار متميزة. وأوروبا مستعدة لمساعدتها في هذا الشأن. وعلاوة على ذلك، ينبغي التمكين من تصنيع الأدوية الجنسية (غير محدودة الملكية) زهيدة الثمن في بلدان العالم الثالث، وبالتالي إعطاء معنى حقيقي للمرونة المنصوص عليها في الاتفاقات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

ثالثا، يجب توسيع نطاق الوقاية والعلاج في كل مكان - في المجتمعات المحلية، وفي أماكن العمل، وغيرها من الأماكن الأخرى. ومع ذلك، فلنكن حريصين على ضمان حصول الجميع، بعدالة، على وسائل الوقاية والعلاج، بغض النظر عن أي قطاع من السكان ينتمون إليه.

وعلى الرغم من أن فرنسا تخصص أكثر من ١٠٠ مليون فرنك من معونتها الثنائية السنوية لمكافحة

بصفة رئيسية إلى انخفاض الدعم المالي الخارجي للبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز في أواخر التسعينات. ومع القلاقل السياسية والتدهور الاقتصادي، إلى جانب فقدان الكبير للقدرة البشرية في القطاع الخاص والانتقال إلى الخارج، فقد تقلص أيضا الملاك الوظيفي التقني للبرنامج. ولكن حتى في هذا الاتجاه الهابط تم استبدال الأساس الذي وضعه برنامج وطني قوي وحيوي لمكافحة الإيدز في أوائل التسعينات ببرنامج وطني متكامل تماما لمكافحة الإيدز. وعلى الرغم من الموارد المحدودة، فقد أمكن بفضل التنسيق البرنامجي تحسين مستوى الوعي العام بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على مستوى البلاد. ورغم الطابع المتعدد الثقافات لمجتمعنا، حيث تكثر المجموعات الإثنية المحافظة، كان ثمة اعتراف متزايد بأن مرض الإيدز يمكن أن يدهم أي مجموعة إثنية.

ومنذ أنشئ البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز، يوجه هذا البرنامج أنشطته إلى المجموعات المعرضة للعدوى وإلى الوقاية من هذا المرض في قطاعات عريضة من السكان من خلال تثقيف الجمهور، والبرامج الدراسية، ومكافحة الأمراض التي تنقل عن طريق الاتصال الجنسي، والوقاية من انتقالها من الأم إلى الطفل. كما أن هناك عددا من المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال مكافحة الإيدز. ويعقد فريق خبراء برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز اجتماعات دورية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ المبادرات المختلفة ووضع استراتيجيات مشتركة.

وليس ثمة شك في أن هذه الجهود قد ساهمت في المحافظة على مستويات منخفضة نسبيا للإصابة بالعدوى بين عموم السكان. ولكن، نظرا للنقص الشديد في الموارد البشرية والمالية، لم تتمكن من خلال البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز من تطوير برامج وقائية واسعة النطاق أو تقييم آثارها.

التوصل إلى اعتماد سياسة تقوم على توافق الآراء بشأن وسائل الرعاية التي ستستخدم. ولا شيء يمكن أن يمثل أكبر مصدر لليأس بالنسبة للملايين المرضى إلا أن يعلموا أن الأموال موجودة وأن يروا في نفس الوقت أنه لا شيء قد تغير.

وأود أن أشكر الأمين العام والرئيس السنغالي وادي على تأييدهما الشخصي لهذه المبادرة. وأشكر أيضا السيدة برونتلاند والدكتور بيتر بيوت على دعمهما التحضير لذلك الاجتماع.

وأخيرا، أود أن أشدد على أن حقوق بعض الفئات الضعيفة بشكل خاص، سواء كانت مصابة أم لا، ما زال يجري تجاهلها. وأنا هنا أشير إلى النساء والأطفال، والمثليين جنسيا، والبغايا والمهاجرين. ولكن حتى في بلدان مثل بلدي حيث احتوي المرض، فإن هذه القطاعات من السكان لا تزال تصاب على الرغم من السياسات الوقائية. واليوم من غير المقبول، من وجهة نظر الصحة العامة، ألا نسلم بهذه الحقيقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد محمد رقيب خودابوكس، وزير الصحة في سورينام.

السيد خودابوكس (سورينام) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن عظيم الشرف لي، أن أحاطب، بالنيابة عن رئيس جمهورية سورينام السيد رونالدو رونالد فينيشيان، هذه الدورة الاستثنائية المعنية بالإيدز.

لقد أنشأت سورينام خلال السنوات الأولى للجائحة برنامجا وطنيا ديناميا لمكافحة الإيدز بأسلوب صريح تجاه النشاط الجنسي البشري، يشمل جميع القطاعات، بما في ذلك القيادة الدينية والشركاء غير الحكوميين، وبمشاركة كاملة من السكان المعرضين للخطر. ولكن، كما كانت هي الحالة في جميع منطقة البحر الكاريبي، فقد عانت الوقاية والرقابة الوطنية المتعلقة بالإيدز من نكسات شديدة، ويعود ذلك

١٩٩٩. كما أن هذه العدوى تنتشر بسرعة بين الشباب، لا سيما بين الفتيات في سن المراهقة.

وتبين هذه الاتجاهات أن التغير في السلوك لا يحدث بالمعدل الذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض معدل حدوث عدوى فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. ولا تنفرد سورينام بهذا الوضع. ومع استثناءات قليلة، فلا تزال التقارير الواردة من شتى أنحاء العالم، تفيد بوجود اتجاه قوي لوقوع إصابات جديدة بعدوى فيروس نقص المناعة البشري. وبغية تعزيز الزخم من أجل الوقاية من هذا المرض ومكافحته في سورينام، شرعت بلادي مؤخرا في وضع خطة استراتيجية وطنية خمسية لمكافحة الإيدز للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، والتي سوف تكون عملية تشاورية قائمة على المشاركة الحقيقية، تشارك فيها جميع قطاعات المجتمع بالرأي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الأميني (جزر القمر).

إن هذه المبادرة - المستوحاة من داخل المجتمع والتي تحظى بالدعم المالي والتقني من برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، ومركز الوبائيات الكاريبي، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية، وبدعم من المنظمات غير الحكومية اليابانية والهولندية - ستؤدي إلى استجابة وطنية واسعة النطاق لا تتوقف على مدخلات وزارة الصحة والمداخلات المالية المخصصة فحسب. إن حشد الموارد البشرية والمالية سيعزز الجهود من أجل تحقيق الأهداف القصيرة والطويلة الأجل التي سيتم تحديدها في إطار هذه الخطة الوطنية، والتي ستشمل إشراكا أكبر للمصابين بعدوى فيروس نقص المناعة البشري ومرض الإيدز والمتأثرين بهما. ومن خلال بناء القدرات، مع الدعم التقني المحلي والخارجي، ستكون هذه الاستراتيجية للمجموعة المعنية بالإعلام والوقاية بشأن الإيدز، بمثابة حجر من أحجار

وفضلا عن ذلك، فإننا نفتقر إلى الموارد اللازمة لتدريب المهنيين الصحيين على تقديم المشورة بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، لا سيما فيما يتعلق بمشورة ما قبل الفحص، وكيفية التشجيع على إخطار القرين وتقديم الدعم للمصابين بهذا المرض والمتأثرين به، بما في ذلك التشخيص المبكر لأنواع العدوى الانتهازية ومعالجتها.

وئمة مشكلة أخرى تواجهها، وتتمثل في أنه في الوقت الذي يمكن تقديم الدعم للوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشري من الأم إلى الطفل من خلال استعمال دواء نيفيرابين، فإن الدعم لإطالة حياة الأمهات أمر غير متاح بسهولة بسبب ارتفاع تكلفة استخدام مضادات فيروس الانتساخ العكسي (الفيروس القهقري) في علاج المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

هذه هي الوقائع التي تنشأها مع البلدان النامية الأخرى. وهذه هي المشاكل التي نواجهها يوميا. وفي الوقت الحالي فإن معدل انتشار عدوى فيروس نقص المناعة البشري بين عموم السكان في سورينام منخفض نسبيا، وهو ما يتيح الفرصة للقيام بعمل إيجابي. والتدابير الفورية التي تتخذ الآن في ظل الانتشار المنخفض للفيروس ستكون ذات فعالية كبيرة من حيث التكاليف سواء من الناحية الاقتصادية أو من زاوية الأمن البشري.

ونحن ندرك أن فيروس نقص المناعة البشري ينتشر بسرعة عندما يتمكن من عموم السكان. وقد تم تسجيل مستويات إصابة بلغت أكثر من ٢٠ في المائة بين المجموعات الأكثر عرضة للعدوى. وعلاوة على ذلك، فإن الإيدز كان هو السبب الرئيسي الثاني للوفيات بين الذكور والسبب الثالث لوفيات النساء في المجموعة العمرية التي تتراوح بين ١٥ و ٤٤ سنة، وذلك خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى

وأرجو أن تتقبلوا التحيات الحارة للسيد فريدريك شيلوبا، رئيس زامبيا. لقد كانت أمنيته أن يكون حاضرا في هذه الدورة الاستثنائية بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. ومع ذلك، ونظرا لظروف القاهرة، فإنه يأسف بشدة لعدم تمكنه من أن ينضم إلينا اليوم في مجتمع الأمم المنعقد من أجل اتخاذ خطوات ملموسة للغاية في هذا الكفاح الذي يمثل أكبر تحد يواجهه العالم - ألا وهو التغلب على الأزمة العالمية التي تشكلها هذه الجائحة. غير أنه يتمنى لهذه الدورة الاستثنائية مداولات مثمرة وتعهدات ملموسة من أجل استئصال هذه الآفة.

إن جائحة فيروس نقص المناعة البشري والإيدز تدمر زامبيا ودول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، كما أن القارة الأفريقية بأسرها معرضة الآن للخطر. وسوف يشهد على هذا متكلمون من الجماعة ومن مناطق أخرى، ولهذا السبب تأتي هذه الدورة الاستثنائية في الوقت المناسب. إنها تمثل تحديا لنا جميعا لتقييم منجزاتنا والتعلم من إخفاقاتنا ورسم طريق جديد يركز على شراكات متجددة وقابلة للاستمرار تشدد على القيادة المشتركة فيما يخص هذه المشكلة.

وتواجه القارة الأفريقية ثلاثة تحديات صعبة وخطيرة جدا هي: الفقر وعبء المديونية وجائحة الفيروس والإيدز. ومن هذه التحديات، فإن جائحة الفيروس والإيدز هي الأشد تدميرا. ففي زامبيا، تعد جائحة الفيروس والإيدز أكبر أزمة إنسانية نواجهها. وهي تسبب أكبر انتكاسة للمكاسب الإنمائية التي تحققت خلال السنوات الثلاثين الماضية.

وتشمل الانتكاسات الوبائية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تسبب فيها وباء الفيروس والإيدز ما يلي.

إنه يسهم في العبء الكبير للمرض على مجتمعنا الزامبي. وللأسف فإن هذا الوضع قد حمل نظام تقديم الرعاية

الزاوية لبرنامج ناجح لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في سورينان.

ومن خلال عملية التخطيط الاستراتيجي هذه سنسعى أيضا لتحقيق الأهداف التي حددها المجتمع الدولي في الاستعراض الخمسي للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية في الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة، المعقودة في عام ١٩٩٩. وبحلول عام ٢٠٠٥ سوف يتاح لنسبة ٩٠ في المائة على الأقل من الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة، الحصول على المعلومات والتثقيف والخدمات التي يحتاجونها لتطوير مهاراتهم الحياتية اللازمة للحد من احتمالات تعرضهم للإصابة بعدوى فيروس نقص المناعة البشري، على أن تزيد هذه النسبة إلى ٩٥ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠١٠. وبحلول عام ٢٠٠٥، سيتم خفض معدل انتشار هذا الفيروس في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ سنة بنسبة ٢٥ في المائة في البلدان الأكثر تأثرا، وبحلول عام ٢٠١٠ سيتم خفض معدل انتشار الفيروس في هذه الفئة العمرية بنسبة ٢٥ في المائة على مستوى العالم.

وسورينام تتطلع إلى مساعدة إقليمية ودولية متزايدة بغية الحفاظ على زخم مواجهتنا الواسعة النطاق لجائحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وتقوية هذا الزخم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لحضرة السيد ليفيسون مومبا، وزير الصحة في زامبيا.

السيد مومبا (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أضرم صوتي إلى أصوات رؤساء الدول والحكومات الموقرين في توجيه الشكر لكم جميعا لمنظومة الأمم المتحدة على عقد هذه الدورة الاستثنائية الهامة بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. كما أود أن أثني على الأمين العام، السيد كوفي عنان، على قيادته الشخصية وغير المسبوقه للمكافحة العالمية للإيدز.

خفض انتشار الوباء. وترتكز مواجهتنا على الإقرار بأن وباء الفيروس والإيدز هو أكثر من مجرد مشكلة صحية، إذ أنه قضية إنمائية. ولقد وسع هذا الفهم بؤرة اهتمامنا، وهو يشمل مواجهة متعددة القطاعات والأبعاد.

ومن أجل تنسيق وتعزيز المواجهات المتعددة القطاعات والأبعاد، أنشأت حكومي المجلس الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري والإيدز والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي. ويضم المجلس ممثلين لكافة قطاعات المجتمع، مثل الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات الدينية، والشباب، والزعماء، الشعبيين والمصابين بعدوى الفيروس ومرض الإيدز. وأُنيتت بالمجلس مهمة صياغة واستعراض السياسات وتنسيق أنشطة المجلس الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري والإيدز والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، وضمان الرصد الفعال وتقييم البرامج والأنشطة. ويخضع المجلس لإشراف لجنة من بعض وزراء الحكومة.

ولقد سعينا إلى إدماج قضية وباء الفيروس والإيدز في جميع سياساتنا وبرامجنا. وأدرجنا بندا للوباء في الميزانية الوطنية لاستخدام كل وزارة قطاعية.

واستجاب المجتمع أيضا للأزمة باستحداث مبادرات وهيكل أساسية تستهدف تخفيف حدة أثر هذا البلاء على صعيدي الأسرة والمجتمع. ويتم تنفيذ هذا من خلال برامج مثل الرعاية المنزلية، ودعم الأيتام، واستدراة الدخل وجماعات الدعم الاجتماعي للمصابين والمتضررين معا.

ونشأت شراكة فعالة بين الحكومة والمجتمع المدني، والنموذج المثالي لهذه الشراكة هو العمل الذي تقوم به منظمات مثل "تحالف الأعمال المعني بفيروس نقص المناعة البشري والإيدز" و "مجمع الأعمال المعني بالمراهقين

الصحية أعباء فوق طاقته بكثير وأدى إلى ضغط مالي على الخزانة الوطنية نظرا لارتفاع تكاليف الأدوية والإنفاق على الرعاية. ولقد تفاقمت الآن معدلات وفاة الرضع والأطفال والأمهات بعد عقود من التحسن المطرد. وأسفرت هذه المعدلات، مصحوبة بزيادة وفيات البالغين بسبب أمراض متعلقة بالفيروس، عن انخفاض في العمر المتوقع للبالغين، مما أضعف الفئة العمرية النشطة المطلوبة للنمو الاقتصادي. ويؤدي وباء الفيروس والإيدز إلى تفاقم تأثير أنواع العدوى الانتهازية، ومعدل المراضة والوفيات، ولا سيما بين الأطفال الصغار والحوامل. ويضاعف الوباء العدد الهائل من الأيتام.

ولقد تأثر كل من القطاعين العام والخاص بأشكال متعددة، بما في ذلك فقدان الإنتاجية. وأثر هذا سلبا على قاعدة مواردنا البشرية، مما قوض جهودنا لإعادة تنشيط الاقتصاد. ويقدر الآن أن يخفض الوباء ناتجنا المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى اثنين بالمائة سنويا. وإذا لم تتم مضاعفة الجهود لمكافحة هذه الجائحة فمن المقدر أن ترتفع هذه النسبة إلى ٢٠ بالمائة بحلول عام ٢٠١٠.

ونحن كدولة، قمنا بتحديد علاقة ترابطية بين الفقر والوباء. إذ انه يؤدي إلى زيادة الفقر. وتظهر الإحصاءات الأخيرة أن النساء أكثر عرضة للإصابة بالفيروس من الرجال بنسبة مرتين إلى أربع مرات. والعاملان الرئيسيان اللذان يسهمان في ذلك، إلى جانب الحواجز الثقافية، هما أن النساء لسن متمكنات اقتصاديا ويفتقرن إلى التحكم الكامل في حياتهن، خاصة التحكم في نشاطهن الجنسي. إن تأنيث الفقر هو ظاهرة متنامية في زامبيا، وهي ظاهرة تؤدي إلى تفاقم جهود الوقاية والرعاية واستراتيجيات الدعم.

إننا نقر بالمخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتراخي، ولقد أسرعنا بالتحرك نحو تنفيذ مواجهة وطنية. وتم اعتماد عدة تدابير لكبح جماح انتقال الفيروس وبالتالي

الاستثنائية ستسفر عن استقطاب غير مسبوق لالتزام وعمل عالميين لمكافحة وباء الفيروس والإيدز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي السيدة سيليا فيلالوبوس، وزيرة الصحة وشؤون المستهلكين في إسبانيا.

السيدة فيلالوبوس (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): بينما نجتمع نحن هنا بمقر الأمم المتحدة في نيويورك لنناقش مشكلة الإيدز، هناك أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص قد لقوا حتفهم، وأكثر من ٢٠ ٠٠٠ قد أصيبوا بالعدوى. بيد أن هذه الأرقام هي مجرد أرقام تقريبية لأن معظم البلدان لم تعترف بعد أو تسلم بهذا المرض كأمر واقع أو بعواقبه. ولهذا السبب فمن الأهمية بمكان أن نتخذ إجراء وأن نخرج بقرارات صائبة لمجابهة هذه المشكلة البالغة الخطورة. فقد انتشرت هذه الجائحة على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية بطريقة غير عادية. وهي تقتك بالبلدان النامية بصفة خاصة. وبغض النظر عما تسببه هذه الجائحة من الألم لملايين الأفراد، فإنها تمحو أجيالاً بأكملها من الشباب الذين تعتمد عليهم تلك البلدان في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تمت إلى حد ما السيطرة على هذا الوباء في نطاق الاتحاد الأوروبي عن طريق التدابير الوقائية والتثقيفية والعلاجية. فالإيدز في أوروبا، بما فيها إسبانيا، يمثل أحد الأمراض المزمنة أكثر مما يمثل خطراً يهدد المجتمع والسكان بوجه عام. غير أننا نشهد ظهور خطر الإيدز في أجزاء أخرى من أوروبا، ويجب على البلدان الأوروبية أن ترقب تطور الوضع بعناية شديدة. أما في البلدان من قبيل بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى يهدد هذا الوباء جميع شرائح المجتمع، على حين أنه يتفشى على نحو مثير للانزعاج، أحياناً نتيجة لبعض

والشباب والصحة الإنجابية الجنسية"، والذي يقوم بتوعية الأتراب والآباء بوباء الفيروس والإيدز وتنظيم الأسرة.

لذلك، ترحب زامبيا بالعديد من المبادرات مثل إنشاء الصندوق العالمي لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والصحة، الذي نفهم أنه يعني جهداً جماعياً متعدد الأطراف لدفع عجلة العمل من أجل معالجة الأمراض السارية الرئيسية.

ونود تأييد المبادئ التي تحكم الصندوق العالمي، كما حددها مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك. إلا أنه ينبغي أن يسبق هذا مشاورات واسعة النطاق بشأن فكرة الصندوق والتوقعات المنتظرة منه ومعاييرته الرئيسية، بما في ذلك الإدارة والتشغيل على الصعيدين القطري والإقليمي، دون الاقتصار على هذين الصعيدين.

وتشمل العوامل الأخرى التي سيتم تناولها دور البلدان النامية وتمثيلها في الهيكل الإداري للصندوق. وبشكل أكثر عموماً، نناشد أصدقاءنا الأغنياء أن يضاهوا الكلمات بالأفعال ويزيلوا المعايير الذاتية من أجل التأثير على المبادرات في هذه القضية. إلا أننا نود أن نؤكد على رأينا الأشد رسوخاً والقائل بأنه لكي يحقق الصندوق هدفه المأمول ينبغي إنشاؤه بموارد إضافية وأن يتم تفادي إنشاء نظم موازية.

ونعتقد أن إنشاء الصندوق هو فرصة لتغيير الوضع إلى الأحسن من خلال إظهار الالتزام بالتعامل مع مشكلة الفيروس والإيدز. ولذلك ستقدم زامبيا إسهاماً مالياً متواضعاً للصندوق كبادرة على التزامنا بهذا الجهد العالمي.

وختاماً، أود أن أعيد التأكيد على التزام زامبيا بالإعلان المعني بالفيروس والإيدز الذي سيتم اعتماده في الدورة الاستثنائية. ونعتقد أن هذا يدل على بزوغ عصر جديد في الألفية الجديدة. وما زلنا مقتنعين بأن هذه الدورة

ولا سيما فيما بين متعاطي المخدرات عن طريق الحقن في الوريد، نجاحاً كبيراً في الوقاية من ظهور حالات جديدة في إسبانيا. ولدينا خيرة لا بأس بها في هذا المجال، إذ أن الحالات التي تأخر فيها تنفيذ برامج الحد من الضرر هذه قد نجم عنها سرعة انتشار الوباء الذي لم تتم السيطرة عليه إلا عند تنفيذ هذه البرامج. وتشمل استراتيجية البرامج المذكورة شبكة قوية لتقديم المساعدة لمدمني المخدرات، بما في ذلك مرافق المساعدة، وتسهيلات توفير الميثادون، وبرامج تبادل المحاقن. وتستهدف برامج الحد من الضرر هذه السجناء بصفة خاصة، وهي موجهة إلى إعادة دمجهم في المجتمع وفي مكان العمل، وإلى الوقاية الأولية من تعاطي المخدرات.

وعلمنا بأن برامج الوقاية المذكورة، بالإضافة إلى المنجزات التي تحققت في مجال العلاج، قد أثرت على تطور الوباء في إسبانيا بصورة جذرية. غير أن أماكن العالم المختلفة تتفاوت فيما بينها تفاوتاً هائلاً في تيسير حصول جميع مرضى الإيدز على الوقاية والرعاية المتكاملة، بما فيها مضادات فيروسات الانتساخ العكسي (الفيروسات القهريّة) وغيرها من الأدوية المستخدمة لعلاج أنواع العدوى الانتهازية. ومن شأن تعزيز القدرات المحلية للتمتع بإمكانية الحصول على الأدوية الضرورية ومضادات فيروسات الانتساخ العكسي، وتحديد أسعار مختلفة لها أن تساعد على توزيع هذه الأدوية واستخدامها على الوجه الصحيح. ولدي اقتناع بأنه سيتم على نحو مؤثر تسوية التوتر القائم بين الحق العام في التمتع بالصحة وبين حماية حقوق الملكية الفكرية.

ولكن إمكانية الحصول على مضادات فيروسات الانتساخ العكسي لا تشكل التحدي الوحيد الماثل أمامنا. فثمة حاجة ماسة إلى النهوض بتدريب العاملين في

الظواهر الطبيعية التي طرأت في الأعوام الأخيرة، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي جزء من العالم تُكنّ له إسبانيا مشاعر خاصة.

ومن بين الأسباب التي يرجع إليها الانتشار السريع لهذا الوباء الفقر، وهو دائماً مرتبط بالأمية؛ والفوارق بين حقوق الرجل وحقوق المرأة؛ ووصم مرضى الإيدز وفيروس نقص المناعة البشري بالعار؛ وعدم التعاطف إزاء التوجه الجنسي؛ والافتقار إلى المرافق الصحية اللازمة للمكافحة والوقاية.

وتمثل مكافحة الأمية إحدى الأولويات، وذلك إلى جانب السياسات التعليمية التي تحقق التكامل بين التعليم الذي ينهي الممارسات المتعارضة مع حقوق الإنسان، وبين المشاركة من جانب الأسر والمدرسين والنشء. وينبغي أن تكفل القوانين الاحترام للجميع، والحيولة دون إظهار مشاعر إيجابية أو سلبية تجاه الميول الجنسية. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها جماعات المجتمع المدني لإحداث التغييرات اللازمة للقضاء على التمييز بين المرضى، ولتقديم الدعم للفئات الأكثر تعرضاً من غيرها، ولوضع استراتيجيات وقائية للفئات المستبعدة من المجتمع.

والوقاية عنصر رئيسي. ومن العناصر الحاسمة في هذه الاستراتيجية هيئة الظروف المعززة لقيام بيئة اجتماعية مواتية، وذلك بالحفز على إدخال تغييرات صحية على السلوكيات العالية الخطورة، والتشجيع على استعمال الرفالات (العوازل الذكرية)، وضمان توافر الدم المأمون، وتجنب انتقال العدوى من الأم للطفل.

وفي مجال الوقاية أود أن أنوه على وجه الخصوص بالوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشري فيما بين متعاطي المخدرات. وقد حققت برامج الحد من الضرر،

الملايين من مواطنينا. فالناس ينتظرون منا التزاماً، وينتظرون حلولاً لهذه المشكلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد غياندومينيكو ماغليانو، مدير عام التعاون الإنمائي، بوزارة الشؤون الخارجية في إيطاليا.

السيد ماغليانو (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية):

منذ أكثر من ٢٠ سنة، تحدد هدف يتمثل في توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠. وكان من الواضح أن أفضل استراتيجية لبلوغ ذلك الهدف هي تعزيز الرعاية الصحية الأساسية، على النحو الذي تم إقراره في الماضي. وكان ينبغي أن يؤدي التنفيذ الكامل لتلك الاستراتيجية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من نظام الرعاية الصحية ومن عملية التنمية بكاملها إلى تحول عميق في نظم الرعاية الصحية وتغير ملموس في الأولويات. وبدلاً من ذلك اتبع نهج مختلف، فبدلاً من تحقيق تغيير منهجي في الخدمات، وقع الاختيار على توجيه الرعاية الصحية بشكل أكبر نحو مكافحة أمراض محددة. ولعل ذلك قد أدى إلى تحسين مكافحة بعض الأمراض الرئيسية، ولكنه لم يحدث تغييراً هيكلياً حقيقياً في طريقة تقديم الرعاية الصحية. ولا بد لنا من الاعتراف بأننا ما زلنا أبعد ما نكون عن بلوغ هدفنا.

إننا نواجه اليوم أزمة عالمية ما كان لأحد أن يتخيلها قبل ٢٠ سنة: ألا وهي انتشار طاعون جديد، تمثل في وباء الإيدز. وقد أسهم قصور نظم الرعاية الصحية بشكل عام والفشل قبل كل شيء، في معالجة القضايا الاجتماعية الأساسية، في انتشار المرض. وينبغي أن نضيف إلى هذا عنصرين رئيسيين، أولهما الصراعات المسلحة والثاني هو الفقر، وخاصة الافتقار إلى التعليم الذي يمثل واحداً من أكثر مظاهر الفقر مأساوية. وبدلاً من تطبيق شعار "الصحة

مجال الرعاية الصحية والنظم الصحية الأساسية؛ وهذا يقتضي هذا الأخذ بنهج متكامل. وقد انضمت إسبانيا في هذا السبيل إلى غيرها من بلدان الاتحاد الأوروبي في مبادرة سبق أن أشار إليها ممثل فرنسا، لتكوين صلة بين نظم المستشفيات والرعاية الأولية لدينا وبين برامج التدريب على الرعاية الصحية في تلك البلدان.

وتعرب مملكة إسبانيا عن تأييدها الراسخ لمشروع إعلان الالتزام بصيغته التي أجمل الرئيس خطوطها العريضة هذا الصباح. ونشعر بالامتنان للعمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. ولدينا الاستعداد للمساعدة في إنشاء وتنفيذ صندوق عالمي لمكافحة الإيدز. غير أن توقيع إعلان الالتزام ليس بغاية في حد ذاته، كما أن إنشاء الصندوق ليس بغاية؛ ولا نستطيع أن نعود إلى بلادنا معتقدين أننا قد حللنا المشكلة. فملايين الأرواح يتوقف إنقاذها على اتخاذنا إجراء فعالاً لحل هذه المشكلة على وجه السرعة.

وأود في الختام أن أشير إلى المؤتمر الدولي الرابع عشر المعني بالإيدز، والمقرر عقده في برشلونة، بإسبانيا، في تموز/يولية ٢٠٠٢، وأن أدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للمشاركة فيه. وسيكون موضوع المؤتمر "المعرفة والالتزام من أجل العمل"، الذي تتجلى فيه بصدق مبادئ الحملة الدولية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز برمتها.

ونحن على اقتناع تام بأن هذا هو الطريق الصحيح الذي يجب أن نسلكه. إذ لا نستطيع الاكتفاء بأن نلتقي هنا من جديد بعد خمسة أو عشرة أعوام من الآن لنعيد الإدلاء بنفس الخطب الرائعة في حين يموت

الانتساخ العكسي (الفيروس القهقري)، بغية جعل التوزيع الحضيف لهذه الأدوية أكثر فعالية في أفقر البلدان. والحكومة الإيطالية تدعم وتشجع إجراء المزيد من البحوث، وخاصة في الارتقاء بمستوى اختبارات اللقاحات الوقائية والعلاجية من خلال برامج التعاون ونقل التكنولوجيا مع المعاهد العلمية والمنظمات غير الحكومية من البلدان النامية.

والمبادرة الإيطالية الحالية لمكافحة الإيدز في أفريقيا تتبع المبادئ والإرشادات المذكورة أعلاه. ويجري تنفيذها في ١٦ بلدا أفريقيا وهي تتكامل تماما مع البرامج الوطنية لكل بلد. وقد خصصت إيطاليا حتى الآن لهذه المبادرة أكثر من ٣٠ مليون يورو، دفعت منها ٢٠ مليون بالفعل. وتوجه هذه الأموال من خلال ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف - تتمثل في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وكذلك من خلال البرامج الوطنية لمكافحة الإيدز التي توحد بين المجتمع العلمي الإيطالي وشركائه في البلدان النامية. ومنتظر أيضا مشاركة المنظمات غير الحكومية الإيطالية والمحلية.

وقد اقترحت إيطاليا، في إطار مسؤولياتها الدولية، استراتيجية لمواجهة المشاكل الأكثر إلحاحا الناشئة عن هذه الحالة، فيما يتعلق بالصحة في المقام الأول، وكذلك التعليم، والأمن الغذائي، والفجوة التكنولوجية والوصول إلى الأسواق. وتقوم هذه الاستراتيجية على الدعائم الأربع التالية.

أولا، في إطار إلغاء الديون، قررت إيطاليا، كما تعلم الجمعية، أن تذهب إلى مدى أبعد من الالتزامات الخاصة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون فهي تقوم بإلغاء ١٠٠ في المائة من ديون أفقر البلدان. وثانيا، تقترح إيطاليا فتح أسواق البلدان الصناعية لصادرات أفقر البلدان. وثالثا، تأمل إيطاليا في أن يضطلع القطاع الخاص

للجميع"، لدينا اليوم أكثر من ٨٨٠ مليون شخص محرومين من الحصول على الرعاية الصحية الأساسية.

وفي مستهل القرن الحادي والعشرين، توجد لدينا فرصة فريدة، تتمثل في الوعي المشترك بأن المجتمع الدولي مسؤول عن ألا يخطئ هذا الهدف مرة أخرى. والأعداد المفجعة من ضحايا الإيدز، وخاصة بين أفقر الفئات وأكثرها تضررا، تتطلب استجابة عالمية. وإني أصر على عبارة "عالمية"، لأن عملية العولمة يجب أن تفسر وتنظم، قبل كل شيء، في إطار منظور للمشاركة في الإحساس باحتياجات أفقر السكان ومساعدتهم، وليس فقط لتأكيد مصالح وسياسات أكثر البلدان حظوة.

وفي هذا الإطار، تدرك إيطاليا أهمية ضمان عملية تخطيط واسعة تناول قطاعا قطاعا، على مستوى البلدان فرادى، ويعمل فيها القطاعان العام والخاص معا لتحديد الأولويات والاحتياجات بعناية والعمل على تحقيقها، فضلا عن تحديد وتعزيز الموارد الداخلية والخارجية. ونرى أنه ينبغي القيام بعملية مماثلة في كل مستوى، تضمن التنسيق القوي بين المانحين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وكذلك بين وكالات الأمم المتحدة.

وإن تعزيز العدل في توزيع الرعاية الصحية وإتاحة سبل الحصول عليها يمثل أحد المبادئ التوجيهية للسياسة الإيطالية للتعاون الصحي. وأضيف إلى ذلك الوقاية، ومشاركة المجتمع المحلي، والتكنولوجيا الملائمة، ومشاركة مختلف القطاعات، وتشغيل الموارد المحلية التي تشكل عناصر تقليدية في تعاوننا، الذي تحفز مبادئ الإحساس بالملكية والشراكة.

وفي هذا الصدد، تشجع إيطاليا كل خيار ممكن لتحسين توافر. وموثوقية الأدوية وهذا يشمل خفض أسعار الأدوية ودعم منتجيها المحليين، وخاصة مضادات فيروس

ومن الواجب الأخلاقي على المجتمع الدولي أن يتصدى كله، بعزم وتصميم لمسؤولياته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن للسيد خوليو فرينك، وزير الصحة في المكسيك.

السيد فرينك (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): إن

جائحة الإيدز قد تحولت إلى طارئة عالمية تهدد أمن وتنمية جميع البلدان، وليست البلدان الواقعة في أكثر المناطق تضررا فحسب. وتقتضي هذه الطارئة مواجهة قوية، قائمة على الجهود الوطنية بنفس القدر الذي تقوم به على العمل الجماعي بين البلدان، على النحو المبين من خلال التعاون الدولي.

وعلى الرغم من أن وباء الإيدز في الجزء الأكبر من بلدان أمريكا اللاتينية، بما في ذلك المكسيك، لم يبلغ الأبعاد الملحوظة في المناطق الأخرى، فإن لدينا الفرصة لمنع زيادة انتشار الوباء، شريطة توافر الالتزام الضروري. وتتطلب مواجهة وباء الإيدز نهجا متكاملا، ومتوازنا بين الوقاية، والرعاية، والعلاج والدعم. ولا يمكن التهوين من شأن أحد هذه العناصر أو تجاهله. وفيما يتعلق بالوقاية، يجب علينا ضمان أن تكون عمليات نقل الدم مأمونة للجميع، وسبل الوصول إلى الاستراتيجيات الرامية للحد بقدر كبير من انتقال العدوى قبل الولادة. وقد نجحنا في المكسيك في خفض الإصابة بالعدوى من عمليات نقل الدم بصورة كاملة، وفي الحد بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة من انتقال العدوى في الفترة المحيطة بالولادة.

وفي منطقتنا، يمثل الإيدز مشكلة تتصل اتصالا وثيقا بالنشاط الجنسي. وبالتالي فإننا نحتاج إلى حل عريض القاعدة وواسع النطاق يأخذ في كامل الحسبان المسائل الاجتماعية الثقافية ويقوم، كاستراتيجية أساسية لوقاية الشباب، بتعزيز

بدور جديد. ورابعا، نقترح أن يركز التعاون بشكل أكثر على تنمية الطاقات البشرية في البلدان الفقيرة بدعم جهودها في ميداني الصحة والتعليم.

ومن وسائل تحقيق هذه الاستراتيجيات إنشاء صندوق عالمي للصحة والإيدز. وترحيبا بالرسالة السياسية المنبعثة من هذه الدورة الاستثنائية للجمعية، سيضمن مؤتمر قمة جنوه الشروع في إنشاء هذا الصندوق عندما يعلن مساهمات مجموعة البلدان الثمانية. وستعلن الحكومة الإيطالية في جنوه إسهامها الكبير في الصندوق. نحن نرى أن الصندوق ينبغي أن يستخدم بطريقة شفافة ومتسقة، قائمة على أساس مقترحات لمشاريع محددة من البلدان المتضررة. وينبغي لهذه المقترحات أن تعتمد نهجا متكاملا ينشط عملية الحصول على موارد إضافية.

وقد تولدت فكرة الصندوق من حوار معقد وواسع النطاق عقب مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في أوكيناوا. وهو ليس غاية في حد ذاته، وإنما يهدف إلى توفير فرصة لإنشاء إطار عمل مشترك. ونحن واثقون من أن الصندوق سيقم علاقة قوية بين البلدان الغنية والفقيرة، في وقت تشتد فيه الحاجة إلى هذه العلاقة. وستضطلع القيادة السياسية بدور حاسم في هذا المجال.

وأخيرا، يجب ألا ننسى أن الفقر وتخلّف التنمية والأمية عوامل تسهم إسهاما كبيرا في انتشار الإيدز. ولذا فإن الإمكانية الوحيدة للنجاح – والطريقة الوحيدة لعكس الاتجاهات الخطيرة التي تهدد المكتسبات التي تحققت حتى الآن – هي اتباع سياسات إنمائية متماسكة وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وهو احترام بالغ الأهمية لخفض قابلية التعرض للإصابة بالإيدز.

والمهمة التاريخية لهذه الدورة الاستثنائية تتمثل في مواجهة التحدي العالمي المتمثل في الإيدز باستراتيجية عالمية.

السنوات القليلة المقبلة، ستعزز المكسيك جهودها الوقائية التي تستهدف تلك الفئات، وسيكون ذلك ممكنا بفضل التعاون من قبل منظمات المجتمع المدني.

وفي الواقع، فإن المشاركة النشطة من جانب المجتمع المدني والمصابين بعدوى فيروس نقص المناعة البشري ومرض الإيدز، كان لها دور أساسي في تصميم وتنفيذ وتقييم برامج العمل وتحديد السياسات العامة، ومن أجل ذلك، ستواصل حكومة المكسيك تشجيع الفرص للحوار والآليات المشتركة لضمان هذه المشاركة.

والمكسيك على اقتناع بأهمية التعاون الإقليمي والدولي المتعدد القطاعات بوصفه محورا أساسيا في مواجهة العالمية لجائحة نقص المناعة البشري/الإيدز. ولهذا السبب فإننا نشرك بنشاط في هذا المضمار، ونؤكد عزمنا على مواصلة دعم العمليات والتدابير التي تسمح بزيادة قدرات مواجهة لدينا على جميع المستويات.

وتؤكد المكسيك مجددا دعمها للريادة العالمية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، والخطة الاستراتيجية الموحدة المنبثقة عن البرنامج وإنشاء صندوق عالمي لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والصحة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): والآن أعطي الكلمة لمعالي السيد الهادي مهني، وزير الشؤون الاجتماعية في تونس.

السيد مهني (تونس) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس.. بكل انشغال أمام ما تعانيه الإنسانية من انتشار لبعض الأمراض السارية، تشارك تونس في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. ويشرفني أن أتلو عليكم كلمة السيد الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية إلى هذه الدورة.

التربية الجنسية، وتوفير معلومات واضحة ومحددة عن التدابير الوقائية، بما في ذلك استخدام الرفائل (العوازل الذكرية).

والرعاية الشاملة للمصابين بعدوى فيروس نقص المناعة البشري ومرض الإيدز تستلزم وجود الهيكل الأساسي والموارد اللازمة لتقديم الخدمات من أجل اكتشاف المرض، والتوعية، وتوفير مستوى جيد من الرعاية الطبية، بما في ذلك إمكانية الحصول على الفحوص المختبرية، وعلى الأدوية اللازمة. وتقدم الرعاية الشاملة في المكسيك في الوقت الراهن من خلال خدمات تخصصية تعنى بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في جميع أنحاء البلاد، وتغطي مظلة العلاج المجاني بمضادات فيروس التناسخ العكسي ٨٥ في المائة من مرضى الإيدز ممن يحتاجون للعلاج.

ومع استمرار التمييز، والوصمة الاجتماعية التي تطارد المصابين بعدوى فيروس نقص المناعة البشري ومرض الإيدز، وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضدهم أو ضد المعرضين أكثر من غيرهم للإصابة، فلا يمكن عمل الكثير للوقاية من هذا الوباء. ونحن في المكسيك نعزز الحماية والاحترام الكاملين لحقوق الإنسان للمصابين بالعدوى أو المرض، كما ينص على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، كما يتجلى في المبادئ التوجيهية الدولية.

ووباء الإيدز في المكسيك يتركز أساسا في اللواتين، والمشتغلين بالجنس لأغراض تجارية، ومن يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن في الوريد، وهي الفئات التي تصل نسبة انتشار المرض فيها إلى ١٥ في المائة. وهذا يعني أن الفرصة لا تزال قائمة لتلافي انتشار الوباء إلى سائر السكان. وإذا كان الوباء مركزا، مثلما هو الحال في بلادنا، فإنه يحتاج إلى استراتيجيات تركز على الرجال والنساء الأكثر عرضة لخطر الإصابة بعدوى فيروس نقص المناعة البشري. وخلال

ولمواجهة الإيدز، بادرنا منذ ظهور الحالة الأولى من العدوى إلى بعث برنامج وطني لمكافحة هذا المرض ودعم عملنا في مجال الإعلام والتثقيف والاتصال والمراقبة الوبائية والرعاية الطبية والنفسانية والاجتماعية للمصابين وعائلاتهم.

”وقد حرصنا على تضافر جهود الدولة مع سائر الشركاء المعنيين بمكافحة الإيدز، وخاصة منها المنظمات غير الحكومية والمكونات المختلفة للمجتمع المدني لتطوير محتوى الرسائل التثقيفية ونوعياتها بما يتلاءم واحتياجات البيئات المستهدفة، وخاصة البيئات الشبابية.

”كما عملت تونس على ضمان سلامة نقل الدم منذ سنة ١٩٨٧، وإقرار مجانية الكشف المخبري وعلاج المصابين بعدوى فيروس الإيدز، بما في ذلك توفير العلاج الثلاثي المضاد للفيروس رغم تكلفته الباهظة. وبفضل هذه الخطوة، أمكن التحكم في عدد الإصابات التي بقي معدلها السنوي مستقرا في مستوى منخفض نسبيا.

”إن التزامنا بمكافحة الإيدز على المستوى الوطني لم يثننا عن الاضطلاع بدورنا في مواجهة هذه الآفة إقليميا وأفريقيا ودوليا. وقد أكدت تونس التزامها بالعمل مع المجموعة الدولية لمكافحة هذا المرض والتحكم في انتشاره. ومن ذلك، أنها بادرت منذ سنة ١٩٩٠ إلى تنظيم ملتقى وزراء الصحة لبلدان الاتحاد المغاربي وبلدان جنوب البحر المتوسط حول الوقاية من الإيدز ومكافحته، وأنها تولت سنة ١٩٩٤ رئاسة مؤتمر القمة الأفريقي الثلاثين الذي صدر عنه إعلان تونس بشأن الإيدز وحماية الطفل في أفريقيا.

”إن انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة استثنائية مخصصة لموضوع الإيدز يعتبر حدثا مهما يتجلى فيه تضامن شعوب العالم وعزمها على تنسيق جهودها في مجال مكافحة الإيدز.. جائحة العصر الرهيبة.

”ويطيب لي بهذه المناسبة أن أثني على ما بذله السيد كوفي عنان، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، من جهود مكثفة في سبيل عقد هذه الدورة الاستثنائية التي تؤكد إدراك العالم بأسره مدى ما لهذا الوباء من آثار مدمرة على الصحة البشرية، وما يتسبب فيه من عرقلة للجهود الإنمائية للبلدان الأكثر تضررا من هذه الآفة، وأخص بالذكر منها البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، التي تجد بحكم ندرة الموارد صعوبات جمة في القضاء على هذا المرض والتحكم في انتشاره.

”إن تونس تبارك نبل المقاصد والتوجهات التي جاءت في مشروع الإعلان المعروف على هذه الدورة للمصادقة عليه، والتي تنسجم مع خياراتها الثابتة في تكريس مبادئ حقوق الإنسان في مختلف أبعادها. فقد حرصنا في تونس منذ تحول السابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ على تثبيت أركان التقدم الاقتصادي والاجتماعي، واتخذنا من مكافحة الفقر والجهل والمرض إحدى كبريات أولوياتنا، وعملنا على ترسيخها في الواقع وتوسيع رقعة الرفاه الاجتماعي على أوسع نطاق.

”ولم تدخر تونس أي جهد للنهوض بقطاع الصحة عامة، ولمكافحة الأمراض الوبائية والمنقولة مما مكنها من القضاء على بعض هذه الأمراض وإحكام سيطرتها على بعضها الآخر.

السيد سولديفيلا (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): كما يعلم الجميع فإن الجمهورية الدومينيكية تقع في منطقة البحر الكاريبي وتشارك في الحدود مع جمهورية هايتي وجزيرة اسبانيولا، الواقعة بين كوبا وبورتوريكو. وتشغل الجمهورية الدومينيكية مساحة مقدارها ٤٨ ألف كيلو متر مربع ويسكنها ٨ مليون نسمة، ويصل فيها معدل الإصابة بالفيروس ٢.٢ في المائة بين السكان البالغين. ولما كان الوباء في بلدنا يصيب في الغالب أولئك الذين يمارسون الجنس بشكل طبيعي، فإن بلدنا هو أحد البلدان الأكثر تضررا من وباء الفيروس والإيدز في الأمريكتين.

لقد اكتشفت أول حالة للإيدز في البلد في عام ١٩٨٣. وفي عام ١٩٨٥ بدأت أولى جهود الاحتراس من المرض. وفي عام ١٩٨٧ تم تنظيم اللجنة الوطنية لدراسة الوباء كما تم الشروع في برنامج لمكافحة الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي والإيدز في وزارة الصحة العامة بمشاركة مكثفة من منظمات المجتمع المدني وتعاون وثيق مع وكالات أجنبية.

واستهدف البرنامج في البداية مكافحة وباء أظهر قدرة كبيرة كامنة على الانتشار نظرا لارتفاع مستويات الفقر المدقع الذي يعاني منه حوالي ٧٠ في المائة من السكان، والتبعية الاقتصادية والاجتماعية للنساء، والوعي الجنسي المحدود، و البدء في ممارسة النشاط الجنسي في سن مبكرة، والممارسة واسعة الانتشار للاشتغال بالجنس لأغراض تجارية، والنشاط الجنسي السري بين الجنسين، وكذلك الهجرة عبر الوطنية والسياحة المتزايدة.

وفي أواسط التسعينات أشارت التوقعات المتعلقة بوباء الفيروس والإيدز إلى أنه بحلول عام ٢٠٠٠ سيكون للمرض تأثير واسع الانتشار بين سكاننا، مع إصابة حوالي خمسة في المائة من السكان البالغين بعدوى الفيروس. ومع

”وقد أكدنا عزمنا على الإسهام في وقف انتشار هذه الآفة عند حضورنا قمة الألفية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك عند مشاركتنا في القمة الأفريقية بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز ومرض السل والأمراض الأخرى المعدية ذات الصلة، المنعقدة في أبوجا في شهر نيسان/أبريل المنصرم. وإيماننا بأنه لا يمكن أن يكتب النجاح لأي برنامج صحي أو اجتماعي ما لم تكن فيه الأولوية لمقاومة الفقر في جميع أنحاء العالم، فقد نادينا بإحداث صندوق عالمي للتضامن، وهي مبادرة تفضلتم بدعمها وتأييدها في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، إيماننا منا جميعا بأهمية تعبئة الجهود من أجل مكافحة الفقر الذي ما زال يشكل عقبة رئيسية في القضاء على الأمراض المستعصية والآفات الاجتماعية ويهدد القدرات الإنمائية للكثير من بلدان العالم.

”إن تونس تؤيد الإعلان المطروح للمصادقة عليه في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وتبارك مبادرة إنشاء صندوق دولي لمكافحة الإيدز وتعبر عن أملها بأن تسهل الآليات المنظمة لهذا الصندوق ارتفاع بلداننا بتمويلاته بصورة مجدية حتى يتسنى لها تركيز برامج جديدة للتصدي لهذه الآفة والحصول على الأدوية المضادة لفيروس الانتساخ العكسي بأسعار نريدها في متناولها.

”وفي الختام، أتمنى لهذه الدورة كل نجاح وأن نوفق جميعا إلى ما فيه خير البشرية جمعاء“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للسيد رودريغويز سولديفيلا، وزير الدولة للصحة العامة والمعونة الاجتماعية في الجمهورية الدومينيكية.

التي تسري فيما يسمى بمنظومة شمال الأطلسي، التي تشمل جزيرتنا وبقية منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الشمالية وبلدان أوروبا الغربية

إن هذه الرؤية، التي نسميها الرؤية "الجائحة" لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، تحاول تجاوز التركيز على الأوبئة الوطنية الفردية واستبدالها بمنظور أقاليمي يدرس عوامل الخطر التي تتهدد السكان في إطارها التاريخي والاجتماعي. وفرضيتنا المبدئية هي أنه بتحسين الأحوال المعيشية للمهاجرين والجماعات الأخرى المعرضة للإصابة يمكننا خفض معدلات الإصابة في كل أرجاء المنظومة. ومن شأن التأثير على حدوث عدوى الفيروس والإيدز في جزيرة اسبانيولا تقليص الجائحة بكل أرجاء المنطقة الكاريبية دون الإقليمية.

وبالإضافة إلى تحديد مفهوم جديد للجائحة، فإننا بحاجة إلى إعادة ابتكار برامج للصحة العامة ملائمة ثقافيا وللوقاية من عدوى فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز ومكافحتهما في مختلف سياقاتهما، وذلك ضمن منظور حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ولتحقيق هذا الهدف، نقترح فكرة "تفسير التضامن" بغية التغلب على الايديولوجيات القديمة والقائمة على تبادل الاتهامات والتي تميل إلى إسقاط المرض على الآخرين وتلقي في نهاية المطاف باللوم على الضحايا لما يعانونه.

ويعني الأخذ بفكرة التفسير هذه، مشاركة الجميع في اللوم والمسؤولية. ونقترح النظر إلى الوضع فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشري والإيدز في كل بلد بوصفه مشكلة يمكن أن تصبح أولوية عليا ويتم التعامل معها من خلال تعاوننا جميعا، بطريقة تآزرية وحفازة، مع حرصنا في الوقت نفسه على الثقافات المحلية وحقوق الإنسان والمنظور الجنساني واحترامنا لها.

ذلك فإن معدل ٢,٢ في المائة هو معدل مرتفع بدرجة تكفي لأن يمثل الوباء مشكلة للتنمية ويهدد بالخطر منجزاتنا التي حققناها في الحملة ضد الفقر والتحسينات المنجزة في نوعية حياة السكان.

وفي المناطق والقطاعات السكانية المعرضة بصفة خاصة للإصابة بالعدوى - مثلما في مزارع قصب السكر والسجون، حيث يقيم الرجال علاقات جنسية مع بعضهم البعض ومع المشتغلين بالجنس، يتسم الوضع بمزيد من الخطورة. وعلى سبيل المثال، فبين فئة العمال المهاجرين من هايتي وذريتهم، حيث تيسر مستويات الفقر الحادة الانتشار السريع للمرض، تتراوح معدلات الإصابة بعدوى الفيروس بين ٧ و ١٥ في المائة وتزداد خطورة هذا، إذا اعتبرنا أننا نشترك في أراضي الجزيرة مع جمهورية هايتي الشقيقة، التي يوجد بها معدل إصابة بعدوى الفيروس يصل إلى ٥ في المائة بين السكان البالغين، طبقا لتقارير برنامج الأمم المتحدة المشترك. ويؤثر في هذا الوضع أيضا الحدود التي يسهل النفوذ منها والتدفق المنتظم للهجرة.

ويعتمد اقتصادا هايتي والجمهورية الدومينيكية، مثل اقتصادات العديد من الدول الكاريبية الأخرى، بشكل متزايد على علاقتهما الدولية وعلى الهجرة والسياحة. ويوحى التشابه بين الحالة في مزارع قصب السكر والطابع عبر الوطني للجاليات الشتات بأن هناك رابطة قوية بين الأوبئة الثانوية في بلدنا المتجاورين. ونتيجة لذلك، يمكننا أن نستنتج أن جزيرتنا تشكل المركز السطحي الرئيسي لوباء فيروس نقص المناعة والإيدز في منطقة البحر الكاريبي.

ونعتقد أنه ينبغي عدم النظر إلى الأوبئة الثانوية الوطنية للفيروس والإيدز في منطقة البحر الكاريبي على أنه تفصل بينها الحدود الوطنية، ولكن بالأحرى بوصفها عمليات متداخلة تشكل جزءا من جائحة الإيدز الأقاليمية

الصحة وفي مكافحة الوباء. وينبغي أن نرفض موقف شركات الأدوية الكبيرة التي تعيق إنتاج أدوية جنسية (غير مسجلة الملكية) مضادة لفيروس الانتساخ العسكري (الفيروس القهقري) من أجل المصايين بالإيدز. وينبغي أن ننشئ صندوقاً عالمياً لتمويل البحوث الساعية لإيجاد الحلول لجائحة الفيروس والإيدز.

ونحن كبلد، ملتزمون ببذل الجهود التالية خلال السنوات الخمس القادمة. سنضع برنامجاً فعالاً للتربية الجنسية في المؤسسات التعليمية للوقاية من عدوى فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز بين الشباب والمراهقين. وسنقيم تحالفاً استراتيجياً مع صناعة الأدوية الوطنية لإنتاج أدوية جنسية مضادة لفيروس الانتساخ العكسي من أجل المصايين بالإيدز بأسعار ميسورة. وسوف ننفذ سياسة وطنية للترويج للرفائل (العوازل الذكرية) وتوزيعها على الفئات الأكثر تعرضاً لخطر الإصابة بالعدوى عن طريق الانتقال الجنسي. وسنبذل جهوداً في نظام الصحة العامة برمته من أجل الوقاية بالأدوية من انتقال الإيدز من الأم إلى الطفل، بما في ذلك الخدمات الاستشارية قبل الفحص وبعده، ومن أجل توفير بدائل لبن الأم، حتى يتمكن المزيد من الأطفال الرضع المحمي إلى هذا العالم دون أن يصابوا بالإيدز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة فيلا شميدت، وزيرة الصحة الاتحادية في ألمانيا.

السيدة شميدت (ألمانيا) (تكلمت بالانكليزية): يُشرف العالم اليوم في معركته ضد فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز على الدخول في شراكة جديدة من حيث النوعية من وجهة نظر السياسة الدولية. ولم يتسنّ هذا إلا حين أدرك الجميع أن هذا المرض ليست مجرد مشكلة من مشاكل الصحة العامة، بل مشكلة تمتد نطاقها ليشمل السياسة الإنمائية، والاقتصادية، وحتى الأمنية. ويحتل فيروس

وفي حالة الجمهورية الدومينيكية، هناك تحالف قائم بين الحكومة والمجتمع المدني، يرجع تاريخه إلى أواسط الثمانينات، اكتسب مكانة دولية يستحقها بجدارة فيما يتعلق بالجوانب المتعددة للحملة التي يشنها ضد فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وكانت تكنولوجيات الوقاية المبتكرة التي تم استحداثها مع الفئات الشديدة التعرض للإصابة بالعدوى، مثل المشتغلين بالجنس، على أساس المساواة، أحد أولى منجزاتنا، وربما أكثرها ملائمة وأهمية.

ومن نقاط القوة الأخرى في برامجنا، الموافقة على قانون بشأن الإيدز، وإنشاء مجلس رئاسي معني بالإيدز، والإرادة السياسية من جانب الحكومة والجهات الفاعلة بالمجتمع المدني لمواجهة الوباء والعمل المشترك المتعدد القطاعات بين كلا الطرفين، ووجود خطة استراتيجية وطنية، ووضع برامج مبتكرة للوقاية من الانتقال الرأسي (العمودي) ولرصد السلوك الاجتماعي. ولقد دعمت هذه الجهود وكالات مختلفة للتعاون الدولي.

ولا يعني هذا أنه قد تمت السيطرة على خطر الإيدز في أراضينا. بل هناك تحديات عديدة تنتظرنا في المستقبل القريب، ولا سيما في النهج المبتكر والشفاف والقائم على المشاركة لتعزيز أنشطة الوقاية والتوعية. ويشمل هذا تعزيز حقوق الإنسان التي للمصايين بالإيدز والدفاع عنها، وصعوبات إدارة الموارد المالية، والتكلفة المرتفعة للأدوية، والحاجة إلى إعطاء استمرارية للجهود المبذولة، ونقص التربية الجنسية بين السكان.

ومن جانب آخر، فإن المطالب الرئيسية التي نود مشارقتها مع المجتمع الدولي في هذا المنتدى العظيم هي المطالب التالية. أولاً، ينبغي تنقيح مفهوم الأمن، فبدلاً من توجيهه عادة نحو استثمار موارد اقتصادية ضخمة في صراعات عسكرية، ينبغي التركيز على الاستثمار في تعزيز

والأخذ باستراتيجيات محددة الأهداف تؤدي إلى إحداث تغييرات سلوكية. ولا تزال الوقاية في وقتنا هذا أفضل استراتيجية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

والتضامن مع المتضررين بوصفه أمراً إنسانياً محتماً يمثل الشرط المسبق الأساسي للوقاية المتسمة بالكفاءة. وبالنظر إلى الخبرة التي يملكها بلدي في مكافحة الإيدز، يمكنني أنؤكد شيئاً واحداً، هو أن السنوات الأولى من حقبة الثمانينات شهدت مجادلات اجتماعية وسياسية عنيفة، حتى في ألمانيا، بشأن النهج الذي يُستصوب اتباعه. بيد أننا بانتهاء تلك المناقشات كنا، بمشاركة المنظمات غير الحكومية، قد وضعنا مفهوماً وطنياً مقبولاً من الجميع قوامه التضامن لمكافحة الإيدز. ولا جدال في أن ذلك المفهوم يوفر أساساً عاماً سليماً في هذا الصدد. بيد أن المشاكل المحددة تتفاوت من بلد لآخر، ولا أحد يستطيع، أو حتى يريد، أن يخبر الآخرين بما يفعلون. غير أن ما يسعدنا أن نفعله هو أن نعرض ما لدينا من تجارب وأن نتبادلها مع الآخرين.

وتعني الريادة في هذا الصدد أيضاً التواصل مع جميع الجهات المشتركة، ومنها على سبيل المثال المنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، والشركاء من ذوي الخبرة، كبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز والجهات المشتركة معه في إطار الأمم المتحدة. وقد نقل البرنامج المذكور أفضل الممارسات من أطراف العالم إلى الجهات الفاعلة في أطرافه الأخرى، فأوجد بذلك وعياً بالمشكلة ذاتها. ويرجع إلى هذا البرنامج أكبر الفضل في أن لدى بلدان كثيرة خططاً للمكافحة على وشك أن يبدأ تنفيذها أو يجري تنفيذها بالفعل. وهكذا فإن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز جدير بالشكر والعرفان. وستواصل ألمانيا في المستقبل كذلك تقديم الدعم الكامل للدور الرائد الذي يقوم به البرنامج بوصفه منسقاً وعاملاً حفازاً في الحرب على الإيدز.

نقص المناعة البشري/الإيدز اليوم مكاناً بارزاً في جدول الأعمال الدولي، وكان من الضروري لهذا السبب أن تُعقد هذه الدورة الاستثنائية التي أراها نتاجاً وذروة لما جرى حتى اليوم من المناقشات الدولية المتعلقة بالسياسات. وأوجه الشكر لكوفي عنان على هذه المبادرة البالغة الأهمية.

وتعرب ألمانيا عن ترحيبها بالخطط الرامية لإنشاء صندوق عالمي لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والصحة. فإقامة هذه الآلية سوف تلي حاجة ملموسة جداً إلى توفير الموارد اللازمة من أجل اتخاذ التدابير الضرورية والمجدية بسرعة وتركيز وكفاءة، في أشد البلدان والمناطق تضرراً وأكثرها تعرضاً للخطر. وأرجو مخلصاً أن تكمل بالنجاح سريعاً المفاوضات الجارية بشأن إقامة صندوق عالمي وأن تعالج المشاكل القائمة بشكل مناسب. ويمكنني أن أذكر اليوم أن ألمانيا ستقدم بطبيعة الحال دعمها لهذا الصندوق.

وبالإضافة إلى استعداد المجتمع الدولي لمساعدة العون، فإن المسؤولية تقع على عاتق حكومات البلدان المتأثرة والمعرضة للخطر. إذ يجب عليها أن تلتزم بمكافحة الفيروس/الإيدز وأن تضطلع بدور قيادي في بلدانها. ويترتب على هذا وضع المشاكل أمام الجماهير وتسميتها بأسمائها الحقيقية، مهما بلغت صعوبة ذلك في حالات فردية. ويشمل هذا، على سبيل المثال، إلغاء التحريم المتعلق بالمثلثية الجنسية. كما أنه يعني احترام حقوق المرأة والفتاة بوصفها من حقوق الإنسان الأساسية، بما فيها الحق في تحديد التوجه الجنسي الشخصي. ويتعين على في هذا السياق أن أعرب بمنتهى الصراحة عن ذهولي لقيام بعض الرجال المصابين بعدوى فيروس نقص المناعة البشري بالاتصال الجنسي بفتيات أبنكار صغيرات السن جداً اعتقاداً منهم أنهم يستطيعون شفاء المرض بهذه الطريقة. وذكر هذه الأمور وفضحتها شرط مسبق لفعالية مكافحة الفيروس/الإيدز. إذ لا يمكن الوقاية إلا من خلال الإعلام الجماهيري الصريح، والتثقيف،

والقطاع الخاص أن تؤدي دوراً نشطاً بوصفها شركاء للدولة.

وفي أنغولا تمثل مكافحة الإيدز إحدى أولوياتنا الرئيسية. ويقدر عدد المصابين حالياً بـ ١٦٠.٠٠٠ شخص، وعدد من قضوا نحبتهم من جراء هذا المرض حتى الآن بنحو ٣١.٠٠٠ شخص. وتشير التنبؤات إلى احتمال إصابة ما يقرب من مليون نسمة بالعدوى على مدى السنوات التسع القادمة، سيموت منهم ٥٠٠.٠٠٠ ما لم ينعكس الاتجاه الحالي.

وتهدف الخطة الاستراتيجية الوطنية للحكومة إلى الوقاية من انتقال فيروس الإيدز ومرض الإيدز، قبل كل شيء، بين أكثر الفئات عرضة لخطر العدوى، والحد من الأثر السلبي للمرض على الأسر والجماعات المحلية. وقد خصصت الحكومة مبلغ ٣٣ مليون دولار لتنفيذ الخطة. ويرعى هذه الخطة الاستراتيجية رئيس الجمهورية، وهو يقوم بتعبئة جميع قطاعات المجتمع.

ويمكن لحملة مكافحة الإيدز في أنغولا أن تأتي بنتيجة أكثر فعالية إذا ما وضع حد للأعمال الإرهابية التي تقوم بها الجماعات المسلحة بقيادة جوناس سافيمي. إذ أن تلك الأعمال قد دمرت الهياكل الأساسية للرعاية الصحية، وأضرمت بتطوير الحملات الرامية إلى الوقاية من المرض وعلاجه. ولا يزال جوناس سافيمي يرفض قرارات مجلس الأمن ويصر على استخدام منطق الحرب الخسيس كوسيلة للاستيلاء على السلطة السياسية. ولا يزال يشن الحرب بالرغم من مناشدات المجتمع الدولي الدائمة له بأن يعود إلى إطار بروتوكول لوساكا، وهو الإطار السياسي والقانوني الوحيد لتحقيق السلام الدائم والمصالحة الوطنية. ويقع الآن عبء المسؤولية على سافيمي ليعلم، بدون تأخير، وقفاً أحادياً لإطلاق النار، وليلقي السلاح ويتعاون مع الأمم

وختاماً لدي فكرة أراها هامة، وهي أن هذه الدورة الاستثنائية تأتي نتيجة للمناقشات السياسية التي جرت بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز حتى الآن وتمثل ذروتها. وقد بلغنا الآن منعطفًا خطيراً آخر. فقد تم التسليم بالأزمة العالمية. ونعرف ما ينبغي عمله. وحين الوقت لاتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي. فلتكاتف معاً على مواجهة هذه المهمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جوان برناردو دي ميراندا، وزير العلاقات الخارجية في أنغولا.

السيد دي ميراندا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد النص الانكليزي): أود أن أبدأ بتوجيه التهئة باسم حكومتي للسيد هاري هولكيري على انتخابه لرئاسة هذه الدورة الاستثنائية المكرسة لمسألة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. ويتجلى في المبادرة بعقد هذا الاجتماع ما يساور المجتمع الدولي من قلق متزايد في مواجهة الخطر الذي يمثله احتدام تفشي فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز على استقرار مجتمعاتنا وتنميتها، وعلى مستقبل البشرية ذاته.

لقد كان تأثير هذا المرض كارثة على أفريقيا أكثر من غيرها، فهي القارة التي شهدت أعلى معدلات لظهور حالاته، مما ترتب عليه خفض عدد السكان القادرين على العمل، وتمزيق شمل الأسر، وزيادة الفقر. وليست البلدان الأفريقية في وضع يسمح لها بالتصدي منفردة للتحديات التي يمثلها هذا المرض، وذلك بحكم ضعف اقتصاداتها وما يترتب عليه من ضعف نظم الرعاية الصحية فيها. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الاستمرار في إيلاء اهتمام خاص للقارة الأفريقية، ولا سيما في مجالي الوقاية والعلاج.

ويلزم في الوقت ذاته تنفيذ سياسات وطنية ملائمة، يمكن للمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والكنائس،

هذا النمط يتغير بسرعة إلى وباء متركز بين متعاطي المخدرات عن طريق الحقن الوريدي. وقد سجلت أول حالة إصابة بالفيروس في إيران في عام ١٩٨٧، ومسجلة الآن ٢٧٢١ حالة - ٢٦٠٨ من الرجال و ١١٣ من النساء المصابين بفيروس الإيدز. وظل تعاطي المخدرات هو الطريقة الغالبة في انتقال العدوى، إذ يتسبب في ٦٥ في المائة من الحالات المعروفة المسجلة. وهذا يتصل مباشرة بمشكلة المخدرات الخطيرة للغاية التي نواجهها نتيجة لوقوعنا على طريق عبور المخدرات غير المشروعة. وتعود ١٢ في المائة من الحالات إلى الانتقال عن طريق الاتصال بين الجنسين.

وعلى الرغم من انخفاض معدل انتشار المرض، فقد أنشئت في عام ١٩٨٧ لجنة وطنية لمكافحة الإيدز، يرأسها وزير الصحة. وهي تقدم السياسة الإرشادية للبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز. والخطة الوطنية الاستراتيجية، القائمة على التعاون والتنسيق بين القطاعات المتعددة، تتركز بصفة أساسية على الوقاية وتشمل الأنشطة الرئيسية التالية: توفير المعلومات والمواد التثقيفية للمرضى والمجتمعات وتيسير الاتصال؛ ومراقبة الأمصال وأنماط السلوك؛ والاختبار الطوعي وتقديم الاستشارات؛ ومأمونية الدم المنقول؛ ورعاية المصابين بعدوى فيروس الإيدز، والدعم والعلاج.

ونحن نعتقد أن المساعدة الدولية، خصوصا من خلال الوكالات المعنية، يمكن قطعاً أن تساعدنا على مواصلة الخطوات المقبلة، التي تشمل تعزيز الخطة الاستراتيجية الوطنية من خلال مشاركة أنشطة من جانب الأطراف المؤثرة المتعددة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية؛ وبرامج التدريب، بما في ذلك رعاية المرضى الخارجيين والداخليين على السواء؛ ونظام للمعلومات الإدارية؛ وبرنامج للإعلام والتثقيف والاتصال، يركز على تغيير أنماط السلوك.

المتحدة بغية استئناف عمليات بروتوكول لوساكا، ولينفذ بدقة سائر أحكامه التي لم يتم الوفاء بها.

وإن تثبيت الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي سيحدث بعودة اللاجئين وإعادة توطين السكان المشردين من شأنه أن يمكن الحكومة من تنفيذ حملة مكافحة الإيدز بفعالية أكبر، فضلا عن الأمراض الأخرى مثل الملاريا والسل.

وترى أنغولا أنه ينبغي كسب معركة مكافحة فيروس الإيدز ومرض الإيدز من خلال تضافر جهود المجتمع الدولي. ولهذا ترحب أنغولا، مع الارتياح، بالمبادرة الرامية إلى إنشاء صندوق عالمي لمكافحة الإيدز، والتي أعلنها الأمين العام في جمعية الصحة العالمية المعقودة مؤخرا، ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يسهم في ذلك الصندوق. ونكرر في الوقت نفسه تأكيد دعمنا لنتائج مؤتمر قمة أبوجا.

ونحن مقتنعون بأن هذه الدورة الاستثنائية ستساعد المجتمع الدولي على إيجاد أكثر السبل والوسائل فعالية لوقف انتشار بلوى الإيدز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد علي أكبر سياري، نائب وزير الصحة والتعليم الطبي لجمهورية إيران الإسلامية.

السيد سياري (إيران) (تكلم بالانكليزية): لقد اجتمعنا هنا لمواجهة طارئة دولية مأساوية، بل هي في الحقيقة إهانة مؤلمة للحياة والكرامة الإنسانية وتحد شاق للمجتمع الدولي بأسره. ونحن نعمل بموجب الالتزام الرسمي الذي أعلنه رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر قمة الألفية في أيلول/سبتمبر الماضي بوقف انتشار جائحة فيروس الإيدز ومرض الإيدز أولاً، ثم عكس اتجاهه.

وتتبع إيران حالياً إلى مجموعة البلدان التي يقل فيها انتشار المرض. ومع ذلك، فإننا في وزارة الصحة نرى أن

السيد بوتمانز (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء أود، باسم بلجيكا، أن أهني السيد بيتر بيوت، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، الذي حصل من فوره على جائزة نلسون مانديلا.

لقد اتخذ وباء الإيدز أبعادا مثيرة. وثمة إحصاءات عديدة ومعروفة لهذا المحفل. والعواقب البشرية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على هذا المرض هائلة. والإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز تثير إشكاليات طبية وثقافية معقدة لا توجد لها حلول بسيطة. فالفقر بمعناه الواسع هو قاطرة هذا الوباء. والإيدز هو بوضوح مشكلة ترتبط بالتنمية.

وإنني أقدر كون خطة عمل اللجنة الأوروبية بشأن الأمراض السارية تشير إلى هذا السياق للقضاء على الفقر. ويبين هذا بوضوح الخيارات التي أمامنا، فضلا عن إدراك المخاطر التي ينطوي عليها هذا الوباء. فكيف يمكن أن نتوقع من الشباب سكان الأحياء الفقيرة في المدن الكبرى أن يغيروا سلوكياتهم الجنسية. حتى وإن توافرت لديهم معلومات غزيرة، إذا لم تمنحهم ظروفهم أملا في حياة كريمة؟ والتنمية المستدامة ومكافحة الفقر يشكلا هدفا عالميا تنضوي تحت لوائه كل التحديات الأخرى. ومن بين الأمور الأخرى، علينا أن نكون على استعداد لإعادة النظر في العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية الدولية بشكل جذري، بغية تمكين أكثر البلدان فقرا من الخروج من مأزقها. فلا بد لنا من إعادة توزيع الموارد، حتى وإن كان ذلك ينطوي على تضحيات.

ولقد تزايد بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة إدراك فداحة الوضع الناجم عن هذه الآفة، سواء لدى زعماء البلدان الأكثر تأثرا أو في المجتمع الدولي ككل. وتشكل مكافحة الإيدز أولوية على جداول أعمال العديد

واسمحوا لي بأن أؤكد على عدد من الاعتبارات الفائقة الأهمية. أولا، إننا نرى أن نجاح أي برنامج على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية يتوقف بالضرورة على الاهتمام الحقيقي بالأوضاع الوطنية المعينة، واحترام المعايير والقيم الخاصة بالمجتمعات المعنية. وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد على الدور المحوري للأسرة وكبار رجال الدين وقادة المجتمع. والتركيز على هذه الجوانب والعناصر الواردة في النتيجة النهائية المقترحة هو في مكانه تماما، إن لم يكن باعثا للشعور بغاية الارتياح.

ثانيا، إن الحاجة إلى برامج مساعدة دولية عاجلة وفعالة تتناسب مع الأبعاد المأساوية للجائحة، مع التركيز خصوصا على أفريقيا، هي حاجة غنية عن المزيد من التأكيد. ولكن لا ينبغي لهذا أن يؤدي إلى إهمال مشاكل انتقال فيروس الإيدز عن طريق تعاطي المخدرات بالحقن الوريدي في البلدان والمناطق الأخرى.

ثالثا، يتحتم تماما توفير الرعاية والعلاج للأشخاص المصابين بالفعل، وينبغي متابعة ذلك بمهمة ونشاط وعلى سبيل الأولوية. غير أن رأينا المدروس بعناية هو أن الوقاية - بأوسع معنى للكلمة، والقائمة بصورة قاطعة على الخيار الأخلاقي، والسلوك الجنسي، المسؤول وتعزيز وحماية الأسرة - توفر درعا واقيا أكثر فعالية ضد مضي الجائحة في الانتشار.

وأختتم هذا البيان بكلمة تقدير للرئيس، والأمين العام، والميسرين وجميع المتفاوضين. وأتمنى لكم جميعا وللدورة الاستثنائية كل نجاح. فلنوطد العزم على وضع حد لهذه الجائحة الفتاكة التي تهدر كرامة الإنسان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد إيدي بوتمانز، وزير الدولة للتعاون الدولي في بلجيكا.

وفيما يتعلق بسياسة بلجيكا بشأن مكافحة الإيدز، فمن أهدافنا أن نعمل في إطار عمل دولي منسق. وقد وضع مفهوم جديد للتعاون من خلال الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا، وهي من مبادرات برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز. وترك هذه الشراكة للبلدان نفسها مسؤولية وضع خططها الاستراتيجية الوطنية. وعلى مجتمع المانحين أن يتجاوب مع ذلك بشكل منسق. فالشراكة ليست مجرد هيكل علوي آخر، بل هي التزام بالعمل من أجل بلوغ هدف مشترك مع فئات مختلفة من الشركاء والجهات الفاعلة على الصعيد الاجتماعي على مستويات مختلفة.

وعند تدشين هذه الشراكة في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وهو حدث شاركت فيه، كان من بين الحضور ممثلون عن البلدان الأفريقية، ووكالات الأمم المتحدة، والبلدان المانحة، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات من القطاع الخاص، مثل شركات المستحضرات الصيدلانية ونقابات العمال، ووسائل الإعلام. إن هذه الأشكال الجديدة للشراكة لا تثرينا فحسب، بل أنها أصبحت تشكل ضرورة مطلقة إذا كان لنا أن نحقق أي نتائج في الأجل المتوسط.

ومواردنا المحدودة، ومن خلال جهد مشترك مع العديد من الشركاء، تحاول بلجيكا من خلال أنشطتها التعاونية، الإسهام في التصدي لهذا التحدي العالمي والعمل بصورة تآزرية وتكاملية في إطار هذا الجهد المشترك. وقد تضاعف دعمنا لمكافحة الإيدز بصورة شاملة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، يضاف إلى ذلك الجهود التي تبذلها المجموعات الناطقة بالهولندية والفرنسية والألمانية في بلجيكا.

إن الأحداث التي وقعت في البرازيل وجنوب أفريقيا وحملات المجتمع المدني كان لها أثر سريع في خفض تكلفة الأدوية المضادة لفيروسات الانتساخ العكسي (الفيروسات

من الاجتماعات السياسية، مثل هذا الاجتماع. وهناك أنواع جديدة من التحالفات ونماذج التعاون الناشئة. وهذا الاهتمام المتزايد بالمشكلة إيجابي وضروري. ومع ذلك، فهناك خطر شديد من أن تهدر أموال طائلة في تمويل برامج رأسية مظهرية وأولويات مشكوك في بواعثها.

والمرحلة التي بلغها الوباء في الوقت الحالي، وخاصة أثر العوامل الاجتماعية في انتشاره، تتطلب مواجهات واستراتيجيات متعددة، فهي تتطلب بذل جهود وقائية للتأثير على السلوك من خلال التعليم، والتدخل في المجالين الاجتماعي والسياسي، والجهود العلاجية. ولا يزال التعليم يشكل جانبا مهما في جهودنا. وفي الوقت الذي يستمر فيه التقدم في فهم هذا الوباء فمن الأهمية بمكان توعية السكان حتى يتسنى لهم الأخذ بالسلوكيات السليمة والتعايش مع الوباء. وإلى جانب التوعية من خلال معلومات محددة، فإن هذه العملية ينبغي أن تندرج في إطار الخطط التربوية وأن تعزز من مكافحة أوجه الظلم الاجتماعي في مواجهة هذا المرض.

وينبغي أن يشارك الأشخاص الإيجابيون لفيروس نقص المناعة البشري في جهود الوقاية، خاصة من خلال إشراكهم في الحملات منذ تصميمها حتى تقييمها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لأولئك الذين ينتمون لأكثر الفئات تعرضا للإصابة بالعدوى، ومنها على سبيل المثال النساء، والرجال الذي يقيمون علاقات جنسية مع رجال آخرين، والمهاجرون غير المتمتعين بإقامة شرعية، والعاهرات، وضحايا الاستبعاد الاجتماعي، ومن يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن الوريدي، والسجناء، والأطفال والشباب المصابون بعدوى فيروس نقص المناعة البشري، والنساء الإيجابيات لهذا الفيروس والراغبات في الحمل. وعلينا أن نشيد بأولئك الأشخاص المنتمين إلى تلك الفئات ممن تحدثوا عن حالتهم علنا.

نكون واضحين تماما فيما يتعلق بضرورة أن يتم كل ذلك بكل الحكمة التي تتطلبها هذه القضية.

وأخيرا - وإذ أعتذر على تجاوز الوقت المحدد - أود أن أختتم بقولي إن المال هو مجرد جانب واحد من جوانب مكافحة الإيدز. إن الالتزام الإنساني للملايين من البشر الذين يظهرون شجاعة رائعة في هذا النضال له قيمة ماثلة. والرهانات هنا بشرية إلى حد بعيد. وأنا على ثقة من أن تضامننا وقدرتنا على العمل معا سوف يمكننا من مواجهة هذه المعركة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة إلى السيدة روث دريفوس، المستشارة الاتحادية ووزيرة الصحة والشؤون الاجتماعية والتعليم والعلوم والثقافة في سويسرا.

السيدة دريفوس (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): لقد تجمعت دول العالم هنا في نيويورك ليس لمناقشة المشاكل المتعلقة بوباء فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز فحسب بل لتقرر على وجه الخصوص تدابير ملموسة لمكافحة هذه الجائحة.

وبالنسبة للحكومة السويسرية، فإن المعركة ضد الفيروس والإيدز تبدأ بضمان التنسيق السليم على الصعيد الوطني. بما يسمح لها بالتعاون مع جهات أخرى فاعلة في المجتمع المدني، وخاصة المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاعات الاقتصادية والبحثية والأشخاص المصابين بعدوى الفيروس ومرض الإيدز وأسراهم.

وعلاوة على ذلك، فإن أي برنامج مصمم لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز بشكل فعال، يجب أن تتوفر له الوسائل المالية الكافية على الأمد الطويل. ولا بد أن تكون الوقاية محوره الرئيسي، بغية الحد قدر الإمكان من انتشار العدوى. والوقاية ذات أهمية مطلقة، خاصة وأنه

القهرقية). ولن يتوقف هذا المد، حتى وإن كان الطريق لا يزال طويلا. فالملايين من البشر يطلبون العلاج، والآلاف من الحوامل في حاجة للحصول على الأدوية. ولم يحدث من قبل أن كان التعبير عن قضية الحق في الصحة يمثل هذا الوضوح. وإن علاج المصابين بعدوى فيروس نقص المناعة البشري أو مرض الإيدز مسألة معقدة وتتطلب أن تعمل الخدمات الصحية بشكل باعث على الرضا، وإن كان هذا العلاج لم يؤد حتى الآن إلى الشفاء من المرض. إن علاج المصابين قد يحسن من ظروفهم المعيشية إلا أنه لا يوقف الوباء.

لقد انصبت المناقشات السياسية على الطرق الكفيلة بتنفيذ مكافحة هذا الوباء أو تعزيزها. وسوف أكتفي بالتعقيب بشكل محدد على موضوع الصندوق العالمي.

إننا نعتقد أن إدارة هذا الصندوق العالمي المقترح ينبغي أن تعمل وفق عدة معايير، وأن يكون هدفها الأساسي هو الصحة العامة، وبالتالي، فإن الأطراف الفاعلة من القطاع العام، التي تتولى المسؤولية بشكل ديمقراطي، وممثلي الأطراف المستفيدة ينبغي أن يكونوا هم من يحدد الاتجاه الذي ينبغي اتباعه. وينبغي أن تهيئ هذه المبادرة أيضا إمكانية إعادة حشد القوى من خلال إعادة تجميع مختلف الصناديق الخاصة الموجودة حاليا. وينبغي أن يندرج هذا الصندوق في إطار استراتيجية شاملة للصحة وأن تهدف كل أنشطته إلى تعزيز القدرات والهياكل الأساسية القائمة في مجال الصحة العامة، وفي غيرها من المجالات. وينبغي أن يعمل هذا الصندوق في إطار من المرونة والفعالية. وينبغي أن يتم شراء المستحضرات الطبية على أساس نظام الأسعار المتمايزة. ويجب تشغيل جميع الآليات التي ينبغي أن تنشأ في سياق الاتفاقات الدولية بغية تحسين إمكانية الحصول على الأدوية. فإذا أمكن تنفيذ الطرائق الملائمة، فإننا نحبذ إنشاء صندوق خاص، لأن مثل هذا الصندوق يمكن أن يكون أداة مفيدة. ولكن علينا أن

وفي العديد من البلدان النامية يتطلب النهوض بالمسؤولية عن عدد كبير من الأشخاص المصابين بالمرض، تعزيز نُظم الرعاية الصحية. وسويسرا، من ناحيتها، تدعم منح موارد مالية إضافية للبرامج المتعددة القطاعات والمتضمنة لكافة المجالات، بدلاً من مجرد مشاريع معينة لا تدوم عادة طويلاً. والمهم في هذا الصدد هو اغتنام هذه الفرصة لتحسين مجمل الهياكل الأساسية للرعاية الصحية في البلدان المعنية.

وبالنسبة لمشاريع معينة، ينبغي إعطاء الأولوية إلى منع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، خاصة وأن العلاج في هذا الصدد بسيط نسبياً ويمكن تنفيذه على نطاق واسع.

أخيراً، يجب أن نضاعف جهودنا في بحث وتطوير لقاح ضد عدوى فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، ومبيدات الميكروبات، وأدوية الغرض منها التخلص من أمراض انتهازية عديدة متعلقة بعدوى فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، ولا سيما السل.

وسوف تحتاج البلدان الأقل حظاً إلى زيادة كبيرة في الموارد من أجل المعركة ضد بلاء الفيروس والإيدز. ولا بد من الحصول على هذه الموارد الإضافية من الميزانيات الوطنية ومن الصناديق الدولية الخاصة.

واستجابة لهذه الطارئة، قررت الحكومة السويسرية فعلياً مضاعفة إسهامها متعدد الأطراف لعام ٢٠٠١، فبلغ بذلك إجمالي إسهامها لبرنامج الأمم المتحدة المشترك إلى ٤ ملايين فرنك سويسري. وقررت أيضاً مضاعفة هذا الإسهام متعدد الأطراف مرة أخرى لعام ٢٠٠٢. وبذلك تعلن سويسرا، من خلال زيادة جهدها المالي، استعدادها للتضامن والأهمية التي توليها لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

ومع أخذ هذا المنظور في الاعتبار، تود سويسرا أن تشيد بالأمم المتحدة لتشجيعها فكرة إنشاء صندوق عالمي

لا يوجد علاج شاف لهذا المرض. ويجب أن تركز الاستراتيجيات الوقائية على الفئات والأشخاص المعرضين للإصابة، ولا سيما الشباب - خاصة الفتيات - ومتعاطي المخدرات عن طريق الحقن الوريدي، والرجال الذين يمارسون الجنس مع أمثالهم، والمهاجرين والأشخاص المشاركين في البغاء.

ويجب الإقرار بالدور البارز الذي يؤديه مجتمع مدني متمكن تماماً، ولا سيما في الوقاية والرعاية، وكذلك في مساعدة البرامج على رصد أنشطتها بشكل أفضل. وعلاوة على ذلك، فمن المهم جداً أن تركز الأنشطة المصممة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز بوضوح على مبادئ عدم التمييز واحترام حقوق الإنسان.

إن إحدى العواقب الأكثر مأساوية لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، هي بالطبع تيتيم الملايين من الأطفال الذين فقدوا آباءهم أو أمهاتهم وأحياناً كلاهما. والكثيرون من هؤلاء يتألمون مصابون أيضاً بعدوى الفيروس أو مرض الإيدز. ولذلك يتحتم استخدام جزء من أية موارد مالية إضافية في مساعدتهم. ولا بد أن نضمن لهؤلاء الأطفال التمتع الكامل بحقوقهم الأساسية وحمايتهم من الوصمة الاجتماعية.

إن الرعاية والعلاج والدعم، إلى جانب الوقاية، تشكل عناصر متلازمة للمواجهة الفعالة. وفي البلدان الفقيرة، يجب إتاحة إمكانية الحصول على الأدوية للأشخاص المصابين بعدوى الفيروس أو مرض الإيدز. لا بد أن نثابر في جهودنا لخفض تكلفة الأدوية. وعلاوة على ذلك، لا يمكن للمرء التهوين من خطورة مشكلة مقاومة الفيروس للأدوية، تلك المقاومة التي يمكن أن تنشأ مع استخدام الأدوية الخاطئة، ولا تبرير التراخي بالاختباء خلف هذا الخوف.

للإيدز والصحة. ويمكننا أن نتوقع لهذا الصندوق أن يضمن استدامة جهود المجتمع الدولي والمساعدة في حشد موارد إضافية حقيقية. ولكي تتم زيادة الجهد المالي طويل الأجل لسويسرا في المعركة ضد وباء فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز بالبلدان النامية ستتم دراسة توجهات جديدة للتمويل، بما في ذلك عن طريق الصندوق العالمي.

رفعت الجلسة في الساعة ٢١/٣٠.
